



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

دروس فی
تاریخ الفقہ و أدوارہ

جعفر سبحانی تبریزی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دروس فى تاريخ الفقه و ادواره

كاتب:

آيت الله العظمى جعفر سبحانى

نشرت فى الطباعة:

جامعة المصطفى (صلى الله عليه وآله) العالمية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	دروس فى تاريخ الفقه و ادواره
٩	اشاره
٩	اشاره
١٤	كلمه الناشر
١٦	الفهرس
٢٣	مقدمه
٢٥	١- تمهيد
٢٥	اشاره
٢٥	١- تعريف الفقه والاجتهاد
٢٦	٢- مصادر التشريع
٢٦	اشاره
٢٦	أ) الكتاب
٢٩	ب) السنه
٢٩	ج) الإجماع
٣٠	د) العقل
٣٢	٣- مكانه الاجتهاد فى الفقه الإسلامى
٣٣	٤- الحاجه إلى تاريخ الفقه
٣٣	٥- المناهج المتبعه فى تاريخ الفقه
٣٥	٢- العهد التأسيسى للتشريع
٣٥	اشاره
٣٥	١- معالم التشريع الإسلامى
٣٥	اشاره
٣٥	أ) التدرج فى التشريع

٣٧	ب) شموليه التشريع
٣٧	ج) سعه آفاق التشريع
٣٨	٢- النبي صلى الله عليه و آله والاجتهاد
٣٩	٣- اجتهاد النبي وتسرب الخطأ إليه
٤١	٤- الاجتهاد في عصر النبي صلى الله عليه و آله
٤٢	٥- اجتهاد الصحابه بعد رحيل النبي صلى الله عليه و آله
٤٣	٣- الاجتهاد في عصر الأئمه
٤٣	اشاره
٤٤	الاجتهاد لدى الشيعة
٤٤	الأصول والمصنفات لأصحاب الأئمه عليهم السلام
٤٨	الاجتهاد لدى السنه
٤٨	اشاره
٥٠	أهل الفتيا من التابعين
٥٠	اشاره
٥٠	أهل الفتيا في مكة المكرمة
٥١	أهل الفتيا في المدينه المنوره
٥١	دور الفقهاء بعد عصر التابعين
٥٢	المذاهب السائده
٥٢	اشاره
٥٢	المذهب الحنفي
٥٣	المذهب المالكي
٥٣	المذهب الشافعي
٥٣	المذهب الحنبلي
٥٤	ضوابط الاستنباط عند الشيعة والسنه
٥٥	تدوين أصول الفقه عند السنه
٥٥	اشاره

٥٥	١- طريقه المتكلمين
٥٦	٢- طريقه الفقهاء
٥٧	٣- طريقه المتأخرين
٥٩	٤- اسلوب تدوين الفقه
٥٩	اشاره
٥٩	الأول: نمط تجريد المتون عن الأسانيد
٦٠	الثاني: أسلوب عدم الالتزام بألفاظ النصوص
٦٢	البصمات التي تركها المفيد وتلامذته على الفقه الإمامي
٦٢	اشاره
٦٣	١- التوسع في أصول الفقه
٦٣	٢- العناية بالفقه المقارن
٦٣	٣- التفرع والتخريج في ظل النصوص والقواعد المتوارثة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام
٦٤	عصر الركود بعد رحيل الشيخ
٦٥	نشوء المذاهب الأربعة وحصر الاجتهاد فيها
٦٦	مضاعفات حصر المذاهب
٦٩	٥- تجديد الحياه الفقيهيه في القرن السادس
٧٣	٦- ظهور الحركه الأخباريه
٧٣	اشاره
٧٤	لمحه من سيره المؤسس
٧٥	الأخباريه بين التطرف والاعتدال
٧٦	رؤاد الاجتهاد في العصر الأخباري
٧٩	٧- عصر تصعيد النشاط الاجتهادي
٧٩	اشاره
٧٩	حياه المحقق البهبهاني وسيرته
٧٩	اشاره
٨٠	١- حجّيه الكتاب

- ٢- حجّيه العقل ٨٠
- ٣- حجّيه الإجماع ٨٠
- ٤- عدم قطعيه أخبار الكتب الأربعة ٨١
- ابتكاراته الأصوليه ٨١
- الاجتهاد عند أهل السنّه عقيب القرن السابع ٨٢
- ٨- عصر الإبداع الفقهي ٨٥
- اشاره ٨٥
- ١- الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر ٨٥
- ٢- الشيخ مرتضى الأنصاري ٨٧
- اشاره ٨٧
- إبداعاته العلميه ٨٨
- رؤا منهبه ٨٨
- إعاده النشاط الفقهي عند أهل السنّه ٩٠
- ٩- عصر إنهاض الفقه بمتطلّبات الحكم ٩١
- اشاره ٩١
- دور الزمان والمكان في استنباط الأحكام ٩٥
- اشاره ٩٥
- التأثير في مقام الإفتاء ٩٥
- تأثير الخصوصيات الطارئه في حكم الحاكم ٩٧
- دور الحاكم في رفع التزاحم بين الأحكام الأوليه ٩٩
- ١٠- خاتمه المطاف ١٠٣
- اشاره ١٠٣
- الأوّل: التأثير المتقابل بين قوانين الإسلام والغرب ١٠٣
- الثاني: ولايه الفقيه أو الزعامه السياسيّه ١٠٤
- تعريف مركز ١٠٨

دروس فی تاریخ الفقه و ادوارہ

اشارہ

سرشناسہ: سبحانی تبریزی، جعفر، ۱۳۰۸ -

عنوان و نام پدید آور: دروس فی تاریخ الفقه و ادوارہ / تالیف جعفر سبحانی.

مشخصات نشر: قم: مرکز العالمی للدراسات الاسلامیہ، ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۳.

مشخصات ظاہری: ۸۷ ص.

فروست: مکتب التخطيط و تدوین المناهج الدراسیہ؛ ۴۸

یادداشت: عربی.

موضوع: فقه -- تاریخ

شناسہ افزودہ: مرکز جهانی علوم اسلامی . دفتر برنامه ریزی و تدوین متون درسی

ردہ بندی کنگرہ: BP۱۴۸/س ۴۲ ۱۳۸۳

ردہ بندی دیویی: ۲۹۷/۳۹

شمارہ کتابشناسی ملی: ۳۰۵۶۷۷۸

ص: ۱

اشارہ

دروس فى تاريخ الفقه وأدواره

جعفر السبحانى

ص: ٣

سبحانی تبریزی، جعفر، ۱۳۰۸

دروس فی تاریخ الفقه وأدواره / المؤلف جعفر السبحانی؛ [للمركز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه و النشر، مرکز دراسات المصطفی صلی الله علیه و آله الدولی]. - قم: مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه و النشر، ۱۴۳۲ق ۱۳۹۰.

۹۶ ص. الطبعة الاولى: ۱۴۲۶ق/ ۱۳۸۳ - (مرکز دراسات المصطفی صلی الله علیه و آله الدولی؛ ۴۸)

ISBN: ۹۶۴-۷۷۴۱-۸۶-۳ ریال ۱۶۰۰۰

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

عربی.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

۱. فقه - تاریخ. ۲. فقه. ۳. اصول فقه. الف. مرکز بین المللی ترجمه و نشر المصطفی صلی الله علیه و آله . ب. پژوهشگاه بین المللی المصطفی صلی الله علیه و آله . ج. عنوان.

BP ۲۹۷/۳۹ ۱۴۸ / س ۲ د ۴

دروس فی تاریخ الفقه وأدواره

المؤلف: سماحه آیه الله جعفر السبحانی

الطبعة الثانية: ۱۴۳۲ق / ۱۳۹۰ش

الناشر: مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه و النشر

المطبعة: إسراء السّعر: ۱۶۰۰۰ریال عدد الطبع: ۲۰۰۰

حقوق الطبع محفوظة للناشر.

التوزيع:

قم، استداره الشهداء، شارع الحجّتیة، معرض مرکز المصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للترجمه و النشر. هاتف - فکس:

۰۲۵۱۷۷۳۰۵۱۷

قم، شارع محمد الامين، تقاطع سالاريه، معرض مركز المصطفى صلى الله عليه و آله العالمى للترجمه و النشر. هاتف:
٠٢٥١٢١٣٣١٠٦، فكس: ٠٢٥١٢١٣٣١٤٦

www.miup.ir, www.eshop.miup.ir

E-mail: admin@miup.ir, root@miup.ir

ص: ٤

إن التطور العلمى الذى يشهده عالمنا اليوم، والوسائل التكنولوجيه الحديثه قد دفعت بعجله المدنيه والثقافه الى الأمام، بل واصبح الانسان يرقب فى كل يوم تصورا آخر، وهذا التطور قد كشف لنا القناع عن بعض المناهج الدراسيه فى معاهدنا ومؤسساتنا العلميه واذا بها مناهج تحتل زوايه ضيقه من هذا العالم العلمى الفسيح.

من هنا اتخذت المؤسسات العلميه فى الجمهوريه الاسلاميه فى ايران وفى مقدّمتهها جامعه المصطفى صلى الله عليه و آله العالميه؛ اتخذت على عاتقها صياغه بعض المناهج الدراسيه صياغه ثلاثم الحركه العلميه المعاصره، ومالها من متطلّبات بحيث تنسجم مع المحيط العلمى الجديد.

لقد بادرت الاقسام العلميه فى جامعه المصطفى صلى الله عليه و آله بمخاطبه الاساتذه ذوى الأختصاص ليساهموا فى وضع مناهج حديثه فى علوم القرآن، والفقه، والاصول، والتفسير، والتاريخ، و... كى تلّبى احتياجات الدارسين فى مختلف المستويات وعلى صعيد كل الاختصاصات الأنسانيه والدينيه.

كانت خطوه الجامعه جريئه وموفقه حيث بذرت بذوراً صالحه تفتّقت من خلالها براعم طيبه، وانتجت ثماراً ناضجه تؤتى أكلها فى كلّ حين.

نعم، لَمّا كانت بعض المواد الدراسيه لم تتوفر فيها الكتب المنهجيه اللازمه التى تنسجم مع السطح العلمى لعموم المعاهد والمؤسسات العلميه، فقد أناطت اداره جامعه المصطفى صلى الله عليه و آله - الحقل العلمى - مهمّه تدوين وتأليف هذه المناهج الجديده والبحوث العلميه ذات الطابع

العلمى والأكاديمى الى جمله من الاستاتذه المختصين والعلماء الأفاضل، وأولتهم رعايه فائقه وتسهيلات محموده كى يتم انجاز تلك البحوث على وفق المناهج المقرره. وفعلا تصدى للعمل نخبه من العلماء، وأنجز الكثير من تلك البحوث والمؤلفات، حيث بذل أصحاب الفضيله جهوداً مضنيه، ومساعى متواصله، بغيه المساهمه الجاده فى خلق كادرٍ متخصصٍ فى شتى العلوم والفنون، ثم جاءت هذه المساهمه صادقه فى كل ابعادها، تجلّلتها النظره الشموليه والعمق العلمى والبيان الواضح.

إن جامعه المصطفى صلى الله عليه وآله العالميه اصبحت اليوم محطّ انظار الدارسين فى الداخل والخارج، وهى تعدّ بحقٍ من اكبر المؤسسات العلميه فى عالمنا الاسلامى والعربى، وقد استقطبت العديد من اصحاب الاختصاص من الاساتذه والمؤلفين، كما أغنت المكتبه الاسلاميه بمجموعه بحوث ومؤلفات قد تم طبعها ونشرها خلال هذه السنين القلائل لتكون منهلاً عذباً للدارسين وطلاب الحقيقه والمعرفه.

ومن منطلق الخدمه العلميه يتقدّم مركز النشر المصطفى صلى الله عليه وآله العالميه فى هذه الجامعه بالشكر والتقدير لسماحه الاستاذ لما بذله من جهود تستحق الاحترام والتقدير فى سماحه آيه الله جعفر السبحانى لكتاب دروسٍ فى تاريخ الفقه وأدواره كما نشكر اعضاء الكادر الفنى الذى ساهم بشكل حثيث فى انجاز وطبع هذا الكتاب المائل بين يدي القارىء الكريم.

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد ساهمنا فى رفق الحقل العلمى والمكتبه الاسلاميه بالبحوث والمؤلفات خدمه للعلم والعلماء ومشاركه منّا فى تفعيل الحركه الثقافيه فى العالم الاسلامى، وما التوفيق إلا من عند الله.

مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمى للترجمه والنشر

١٤٣٢ق / ١٣٩٠ش

ص:٦

مقدمه ١١

١. تمهيد ١٣

١. تعريف الفقه والاجتهاد ١٣

٢. مصادر التشريع ١٤

أ) الكتاب ١٤

ب) السنه ١٧

ج) الإجماع ١٧

د) العقل ١٨

٣. مكانه الاجتهاد فى الفقه الإسلامى ٢٠

٤. الحاجه إلى تاريخ الفقه ٢١

٥. المناهج المتبعه فى تاريخ الفقه ٢١

٢. العهد التأسيسى للتشريع ٢٣

١. معالم التشريع الإسلامى ٢٣

أ) التدرج فى التشريع ٢٣

ب) شموليه التشريع ٢٥

ج) سعه آفاق التشريع ٢٥

٢. النبى صلى الله عليه و آله والاجتهاد ٢٦

٣. اجتهاد النبى وتسرب الخطأ إليه ٢٧

٤. الاجتهاد فى عصر النبى صلى الله عليه و آله ٢٩

٥. اجتهاد الصحابه بعد رحيل النبي صلى الله عليه و آله ٣٠

ص:٧

٣. الاجتهاد في عصر الأئمة ٣١

الاجتهاد لدى الشيعة ٣٢

الأصول والمصنّفات لأصحاب الأئمة عليهم السلام ٣٤

الاجتهاد لدى السنّة ٣٦

أهل الفتيا من التابعين ٣٨

أهل الفتيا في مكة المكرمة ٣٨

أهل الفتيا في المدينة المنورة ٣٩

دور الفقهاء بعد عصر التابعين ٣٩

المذاهب السائدة ٤٠

المذهب الحنفي ٤٠

المذهب المالكي ٤١

المذهب الشافعي ٤١

المذهب الحنبلي ٤١

ضوابط الاستنباط عند الشيعة والسنّة ٤٢

تدوين أصول الفقه عند السنّة ٤٣

١. طريقه المتكلمين ٤٣

٢. طريقه الفقهاء ٤٤

٣. طريقه المتأخرين ٤٥

٤. اسلوب تدوين الفقه ٤٧

الأول: نمط تجريد المتون عن الأسانيد ٤٧

الثانى: أسلوب عدم الالتزام بألفاظ النصوص ٤٨

البصمات التى تركها المفيد وتلامذته على الفقه الإمامى ٥٠

١. التوسع فى أصول الفقه ٥١

٢. العناية بالفقه المقارن ٥١

٣. التفريع والتخريج فى ظل النصوص والقواعد المتوارثه عن أئمه أهل البيت عليهم السلام ٥١

عصر الركود بعد رحيل الشيخ ٥٢

نشوء المذاهب الأربعة وحصر الاجتهاد فيها ٥٣

مضاعفات حصر المذاهب ٥٤

٥. تجديد الحياه الفقيهيه فى القرن السادس ٥٧

٦. ظهور الحركه الأخباريه ٦١

لمحه من سيره المؤسس ٦٢

ص: ٨

الأخباريه بين التطرف والاعتدال ٦٣

رؤاد الاجتهاد فى العصر الأخبارى ٦٤

٧. عصر تصعيد النشاط الاجتهادى ٦٧

حياه المحقق البهبهانى وسيرته ٦٧

١. حجيه الكتاب ٦٨

٢. حجيه العقل ٦٨

٣. حجيه الإجماع ٦٨

٤. عدم قطعيه أخبار الكتب الأربعة ٦٩

ابتكاراته الأصوليه ٦٩

الاجتهاد عند أهل السنّه عقيب القرن السابع ٧٠

٨. عصر الإبداع الفقهي ٧٣

١. الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر ٧٣

٢. الشيخ مرتضى الأنصارى ٧٥

إبداعاته العلميه ٧٦

رؤاد منهجه ٧٦

إعاده النشاط الفقهي عند أهل السنّه ٧٨

٩. عصر إنهاض الفقه بمتطلبات الحكم ٧٩

دور الزمان والمكان فى استنباط الأحكام ٨٣

التأثير فى مقام الإفتاء ٨٣

تأثير الخصوصيات الطارئة فى حكم الحاكم ٨٥

دور الحاكم فى رفع التراحم بين الأحكام الأوّليه ٨٧

١٠. خاتمه المطاف ٩١

الأول: التأثير المتقابل بين قوانين الإسلام والغرب ٩١

الثانى: ولايه الفقيه أو الزعامه السياسيه ٩٢

ص:٩

الحمد لله الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاه والسلام على نبيه الخاتم، وعلى الأئمه الهداه، قاده الأمم.

أما بعد، فهذه دروس موجزه فى تاريخ الفقه وأدواره منذ عصر التشريع إلى يومنا هذا، فإن علم الفقه يتمتع بمكانه خاصه بين المعارف والعلوم الإسلاميه، لأنه منهج للحياه فى كافه المجالات لا سيما العبادات والمعاملات والإيقاعات والسياسات، فلا بد للمسلم أن يتبع ذلك المنهاج القويم فى حياته الفرديه والاجتماعيه لتكتمل سعاده فى الدارين.

ثم إنه سبحانه قد اختار أفضل خلائقه وأشرف أنبيائه لإبلاغ تلك المهمه الجسيمه، فأكملت الشريعه بقرآنه وسننه، فصارت كامله الجوانب جامعها الأطراف لم يفوتها بيان شىء، ولذلك أغنت المجتمع الإسلامى عن كل تعليم غير سماوى.

ثم إن الفقهاء هم الذين خاضوا عباب الشريعه، وخرجوا بدرر ثمينه عبر القرون، وحافظوا على الشريعه وبينوا الأحكام، واستنطقوا القرآن والسنة على مزالعصور، فلثبوا حاجات المجتمع فى المستجدات التى لم يكن لها مثيل فى عصر الرساله وماتلاه.

ولأجل تشخيص تلك الجهود المضمنيه التى بذلوها فى خدمه دينهم وشريعتهم وأمتهم، يجب علينا دراسه تاريخهم والوقوف على جهودهم والآثار التى خلفوها، والبصمات التى

تركوها على جبين الفقه من دون أن يخرجوا عن نطاق الشريعة وضوابط الكتاب والسنة، وهذا هو العلم المسمى بتاريخ الفقه.

وقد ألفنا هذا الكتاب الموجز نزولاً عند رغبة المركز العالمي للدراسات الإسلاميّة.

جعفر السبحاني

قم - مؤسسه الإمام الصادق

١٢ ربيع الأول ١٤٢٣هـ.ق

ص: ١٢

وقبل الخوض في المقصود نقدّم الأمور التالية:

١. تعريف الفقه والاجتهاد؛

٢. بيان مصادر التشريع؛

٣. دور الاجتهاد في خلود الدين وخاتمته؛

٤. المناهج المتبعة في تاريخ الفقه وإيضاح أدواره. وإليك البيان:

١- تعريف الفقه والاجتهاد

الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية.

فخرج بقيد «الشرعية» العقلية، وب-«الفرعية» الاعتقادية والمسائل الأصولية، وب-«التفصيلية» علم المقلد بالأحكام؛ فإنه وإن كان عالماً بالأحكام، لكنّه لا- عن دليل تفصيلي، بل يتبع دليل إجمالي، وهو حجّيه رأى المجتهد في حقّه في عامّة الأحكام، وأمّا المجتهد فهو عالم بكلّ حكم عن دليله الخاص بالفعل أو بقوه قريبه منه.

والاجتهاد لغه مأخوذ من الجُهد، فهو إمّا بمعنى بذل الطاقة والوسع أو تحمّل الجهد والمشقة.

وأما اصطلاحاً فقد عرف بتعاريف أفضلها ما عرفه بهاء الدين العاملي بأنّه عبارته عن ملكه يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعي الفرعي من أدلّته فعلاً أو قوه قريبه منه. (١)

ص: ١٣

قوله: «فعلاً- أو قوه» قيدان للاستنباط لا للملكه للزوم فعليتها، وأما الاستنباط فينقسم: إلى ما «بالفعل» كمن تهيأت له أسبابه ولم يبق إلا المراجعته، وإلى ما «بالقوه» كمن لم تتهيأ له أسبابه كفقده الكتب.

وكان عليه إضافه قيد آخر، وهو استنباط الوظيفه الفعلية، كأن يقول: ملكه يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعى الفرعى أو الوظيفه الفعلية، وذلك كما فى مجارى الأصول، فإنَّ المستنبط فيها هو الوظيفه فى حال الشك لا الحكم الواقعى.

٢- مصادر التشريع

إشاره

مصادر التشريع الإسلامى هى التى يصدر عنها الفقيه لى استنباطه للأحكام الشرعية، وهى عند الإماميه تنحصر فى أربعة: ١. الكتاب؛ ٢. السنّه؛ ٣. الإجماع؛ ٤. العقل.

ولأجل التعرّف على هذه المصادر نستعرضها على وجه الإيجاز.

أ) الكتاب

إنَّ الكتاب من أهم المصادر الشرعية للاستنباط، فلا محيص للفقيه من مراجعته الكتاب واستنطاقه، وقد نقل عن بعض أصحابنا الأخباريين عدم حجّيه ظواهر الكتاب، وهذا ما يندى له الجبين، إذ كيف تكون المعجزه الكبرى للنبي صلى الله عليه وآله مسلوبه الحجّيه؟! ولعلّ اقتصارهم على السنّه كان رد فعل لما رواه البخارى عن عمر بن الخطاب أنّه قال - عندما طلب النبي صلى الله عليه وآله القلم والدواه ليكتب كتاباً للأُمّه لئلاّ يضلّوا بعده - : حسبنا كتاب الله. (١)

وعلى كلّ تقدير فالإقتصار على الكتاب كالاقتصار على السنّه على طرفى الإفراط والتفريط.

والمراد من حجّيه ظواهر القرآن فى مجال الفقه - مضافاً إلى نصوصه - هو التمسك بعموماته ومطلقاته بعد الفحص عن القرائن العقلية أو اللفظية المتصله أو الحاليه المنقوله بخبر الثقة خصوصاً بعد الفحص عن مقيداته ومخصّصات فى أحاديث العتره الطاهره، فإذا تمت هذه الأمور فهل يتمسك بظواهر القرآن فى موردها؟

ص: ١٤

١- (١). صحيح البخارى، ج ١، ص ٣٠، كتاب العلم، باب كتابه العلم.

ذهب علماء الأصول إلى وجوب الاستضاءة بنور القرآن فيما يدل عليه بظاهره والأخباريون إلى المنع، وأن الاستدلال بالقرآن يتوقف على تفسير المعصوم فيصبح الاحتجاج بتفسيره عليه السلام لا بنص القرآن.

ثم إن الأدلة على حججه ظواهر القرآن كثيرة نذكر منها ما يلي:

الأول: دلت غير واحده من الآيات القرآنيه على أن القرآن نور، والنور بذاته ظاهر مظهر لغيره، قال سبحانه: (يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا). (١)

وفى آيه أخرى: (...قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ) ٢، فلو كان قوله (وَكِتَابٌ مُبِينٌ) عطف تفسير لما قبله، يكون المراد من النور هو القرآن.

إنه سبحانه يصف القرآن بأنه تبيان لكل شيء، وحاشا أن يكون تبياناً لكل شيء ولا يكون تبياناً لنفسه، قال سبحانه: (...وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ). (٢)

وقال سبحانه: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا). (٣)

أفيمكن أن يهدي من دون أن يكون المهتدي مستفيداً من هدايته؟!!

فإن قلت: إن الاستدلال بظواهر القرآن على حججيتها دور واضح، فإن الأخباري لا يقول بحججيتها؟

قلت: إن الاحتجاج على حججه القرآن إنما هو بنصوصه لا بظواهره، والأخباري إنما يمنع حججه ظواهره لا حججه نصوصه.

الثاني: قد تضافر بل تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وجوب التمسك بالثقلين وفسرهما بالكتاب والعترة الطاهرة، وقال:

«إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي. ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا» فكل من الثقلين حجه وأن كلاً يؤيد الآخر.

ص: ١٥

١- (١) . النساء، ١٧٤.

٢- (٣) . النحل، ٨٩.

٣- (٤) . الإسراء، ٩.

الثالث: الروايات التعليميه التي عَلمَ فيها الإمام تلاميذه كيفية استنباط الحكم من القرآن الكريم، فلو لم تكن ظواهر الكتاب حجّه لما كان للتعليم قيمه، فإنّ موقف الإمام في هذه المقامات موقف المعلم لا موقف المتكلّم عن الغيب.

والروايات في ذلك المجال كثيره نذكر منها واحده، وهي روايه عبدالأعلى مولى آل سام وقد سأل أبا عبدالله عليه السلام بقوله: رجل عثر فوق ظفره فجعل على أصبعه مراره، فقال: «إنّ هذا يعرف من كتاب الله: (...وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...)^(١) ثمّ قال:

«امسح على المراره».^(١) فأحال الإمام عليه السلام حكم المسح على اصبعه المغطّى بالمراره، إلى الكتاب.

الرابع: قد تضافر عن أبي عبدالله عليه السلام في مورد تعارض الروايات، لزوم عرضه على القرآن وأنّ ما وافق كتاب الله يؤخذ به وما خالف كتاب الله فيترك.

فقد روى عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله :

«إنّ على كلّ حق حقيقه، وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه».^(٢)

الخامس: اتّفق الفقهاء على أنّ كلّ شرط خالف كتاب الله فهو مرفوض، ففي صحيحه عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله فلا يجوز له، ولا يجوز على الذي اشترط عليه، والمسلمون عند شروطهم ممّا وافق كتاب الله».

وفي روايه أخرى:

«المسلمون عند شروطهم، إلّا كلّ شرط خالف كتاب الله عزّ وجلّ فلا يجوز».^(٣)

فلو لم تكن ظواهر الكتاب حجّه، لما كان هناك معنى لعرض الشرط على الكتاب في هذه الروايات وغيرها ممّا يشرف الفقيه على القطع بحجّيه ظواهر الكتاب.

ص: ١٦

١- (٢). الوسائل، ج ١، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، ح ٥.

٢- (٣). الوسائل، ج ١٨، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، ح ١٠، ولاحظ ح ١١، ١٢، ١٤ و... .

٣- (٤). الوسائل، ١٢، الباب ٦ من أبواب الخيار، ح ١، ٢.

قد تطلق السنّه ويراد منها قول المعصوم وفعله وتقريره، فلا شك أنّ السنّه بهذا المعنى من الأدلّه القطعيه، إذ هي عدل القرآن الكريم فهي الحجّه الثانيه بعد الذكر الحكيم، ومن أعرّض عن السنّه واستغنى بالقرآن الكريم، فقد عدل عن المحجّه البيضاء.

وقد تطلق السنّه ويراد منها الخبر الحاكي عن السنّه الواقعيه، وهو المراد في المقام، سواء أنقلت بصوره متواتره، أو مستفيضه، أو محفوفه بالقرائن، أو مجرّده عن الاستفاضه والقرائن. والخبر المتواتر والمحفوف بالقربينه يفيدان العلم، وهكذا الخبر المستفيض يورث الاطمئنان المتأخّم للعلم، وأمّا الخبر الواحد إذا كان الراوى ثقة فقد أقام الأصوليون دلائل قطعيه على حجّيته، وأفضل الأدلّه على حجّيته هو السيره العقلانيه المنتشره بينهم ولم يردع عنها الشارع حيث جرت سيرتهم على العمل بخبر الثقة المفيد للاطمئنان الذي هو علم عرفي وإن لم يكن علماً عقلياً، وما هذا إلاّ لأجل أنّ تحصيل العلم في أغلب الموارد موجب للعسر والحرّج، هذا من جانب، ومن جانب آخر أنّ القلب يسكن إلى قول الثقة ويطمئن إليه، ولأجل ذلك يعدّ عند العرف علماً لا ظناً، لما له من ملكه رادعه عن الاقتحام في الكذب، فبملاحظه هذين الأمرين جرت سيرتهم على الأخذ بقول الثقة.

ولو كانت السيره أمراً غير مرضي للشارع، كان عليه الردع عنها كما ردع عن العمل بقول الفاسق.

(ج) الإجماع

ينقسم الإجماع إلى محصّل ومنقول. فلو قام المجتهد بنفسه باستقراء آراء العلماء في حكم واقعه وحصّل اتفاقهم على حكم، فهو إجماع محصّل.

وأما إذا قام مجتهد آخر بهذا العمل ووقف على اتفاقهم على حكم في واقعه ثم نقله إلى غيره، فيكون هذا بالنسبه إلى المنقول إليه إجماعاً منقولاً وإن كان بالنسبه إلى الناقل إجماعاً محصّلاً.

أمّا الإجماع المحصّل فهو حجّه قطعيه تكشف عن وجود دليل شرعي اعتمد عليه الفقهاء في الإفتاء، وعلى ذلك فالإجماع بما هو هو ليس بحجّه بل بما أنّه كاشف عن حجّه شرعيه.

وأما الإجماع المحكى بخبر الواحد الذى يطلق عليه الإجماع المنقول، فقد اختلف الأصوليون فى حجّيته، والتفصيل موكول إلى محله.

(د) العقل

إنّ العقل أحد الحجج الأربع الذى اتفق أصحابنا - إلا قليلاً منهم - على حجّيته فى مجال استنباط الحكم الشرعى، ثم إن عدّ العقل من مصادر التشريع وإنه أحد الأدلّة الأربعة يتصوّر على أنحاء:

١. إذا استقلّ العقل بحسن فعل أو قبحه بما هو فعل صادر عن الفاعل المختار، وتجرّد فى قضائه عن كلّ شىء إلا النظر إلى نفس الفعل يكون حكم العقل كاشفاً عن حكم الشرع، وهذا نظير استقلال العقل بقبح العقاب بلا بيان وحسنه معه، فيستكشف منه أنّ حكم الشرع كذلك؛

٢. إذا أمر المولى بشىء واستقلّ العقل بوجود الملازمه بين وجوب الشىء ووجوب مقدّمته، أو وجوب الشىء وحرمة ملازمه، إلى غير ذلك من أقسام باب الملازمات، فيستكشف منه أنّ حكم الشرع فى باب المقدّمه وغيرها كذلك؛

٣. تنقيح مناطات الأحكام وملاكاتهما بالسبر والتقسيم بأن تُحصّر الأوصاف التى تصلح لأن تكون علّة للحكم، ثم يختبرها وصفاً وصفاً على ضوء الشروط الواجب توفرها فى العلّة، وبواسطة هذا الاختبار تُستبعد الأوصاف التى لا يصحّ أن تكون علّة، ويُستبقى ما يصحّ أن يكون علّة، وبهذا الاستبعاد وهذا الاستبقاء يتوصل إلى الحكم بأنّ هذا الوصف هو العلّة ثم يتبعه التشريع فى كلّ مورد وجدت فيه العلّة، وهذا ما يسمّى فى الفقه الشيعى الإمامى بتنقيح المناط واستنباط العلّة.

وقد اتفقوا على حجّيه العقل فى القسمين الأولين دون الثالث، اللهمّ إلا إذا حصل اليقين بأنّ ما استنبطه من المناط هو الملاك للحكم الشرعى.

هذا ما لدى الشيعة وأما السنّة فهم يقولون بحجّيه أمور أخرى وراء الأدلّة الأربعة، كالقياس والاستحسان، والاستصلاح وسد الذرائع وفتح الذرائع وقول الصحابى وإجماع أهل المدينة، والتفصيل موكول إلى محله.

بقي هنا شيء وهو حجّيه العرف والسيره.

العرف عبارته عن كلّ ما اعتاده الناس وصاروا عليه من فعل شاع بينهم أو قول تعارفوا عليه، وهو حجّيه في منطق الفراع، أى المورد الذى لم يرد فيه نصّ من الشارع، وإلا فالعرف ساقط عن الاعتبار، سواء أخالفه أم وافقه.

ويشترط فى العمل بالعرف أمران:

١. أن لا يعارض التنصيص؛

٢. أن تكون السيرته متّصله بزمان المعصوم وكانت بمرأى ومسمع منه ومع ذلك سكت عنها، وعندئذ تكون حججه على الأجيال الآتية.

وأما السير الحادّته بين المسلمين بعد رحيل المعصوم فلا يصحّ الاحتجاج بها.

إذا تعارف شيء بين المسلمين من دون أن يدعمه دليل من الكتاب والسنة فيعمل به، وذلك كما فى الأمثلة التالیه:

(أ) العقود المعاطاتیه من البيع والإجاره والرهن وغيرها؛

(ب) وقف الأشجار والأبنیه من دون وقف العقار؛

(ج) دخول الحمام من دون تقدير مده المكث فيه ومقدار المياه التى يصرفها؛

(د) استقلال الحافله بأجره معينه من دون أن يعيّن حدّ المسافه.

إلى غير ذلك من السير المستمره الرائجه بين المسلمين.

هذا كلّه حول العرف والسيره العامين، وأما الأعراف الخاصّه فهى حجّيه على أهلها بشرط أن لا يصادم النص، ولندكر نماذج لهذا النوع.

١. إذا باع دابه ثمّ اختلفا فى مفهومه، فالمرجع ليس هو اللغه، بل ما هو المتبادر فى عرف المتعاقدين، وهو الفرس؛

٢. إذا باع اللحم ثمّ اختلفا فى مفهومه، فالمرجع ما هو المتبادر فى عرف المتبايعين، وهو اللحم الأحمر دون اللحم الأبيض كلحم السمك؛

٣. إذا وصى بشيء لولده، فالمرجع فى تفسير الولد هو العرف، ولا يطلق فيه إلاعلى

الذكر لا الأنثى، خلافاً للفقهاء والكتاب العزيز قال سبحانه: (...لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...)؛ (١)

٤. إذا اختلفت البلدان في بيع شيء بالكيل أو الوزن أو بالعد، فالمتبع هو العرف الراجح في بلد البيع؛

٥. إذا اختلف الزوجان في أداء المهر، فالمرجع هو العرف الخاص، فلو جرت العادة على تقديم المهر أو جزء منه قبل الزفاف ولكن أذعت الزوجه بعده أنّها لم تأخذه وادّعى الزوج دفعه إليها، فللحاكم أن يحكم على وفق العرف الدارج في البلد.

٣- مكانه الاجتهاد في الفقه الإسلامي

قد عرفت أنّ الاجتهاد عبارته عن بذل الجهد في استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية، وبعبارة أخرى: استنطاق الكتاب والسنة في الحوادث الطارئة، على ذلك فلا محيص عن القول بانفتاح باب الاجتهاد من عصر التشريع إلى يومنا هذا، فإنّ الحوادث المستجدة لا تنتهي عند حد، فلا محيص للمجتهد عن الإجابة عليها، ولا تتحقق الغاية المنشودة إلاّ ببذل الجهد في تحصيل حكم الحادثة من الأدلة الشرعية.

وعلى هذا فالاجتهاد رمز خلود الشريعة وخاتمتها، وبه تُحفظ غضاضة الدين وطرأوته كما يصاب به عن الانداس، وبه يستغنى المسلمون عن موائد الأجانب في الحقوق والأحكام، فمن أقفله فقد رجع عن إقفاله مع الندامة الكثيره.

وقد اقتدى الشيعة في فتح هذا الباب على مصراعيه في وجه الأمة بأئمة دينهم وخلفاء رسولهم الذين حثوا شيعتهم بأقوالهم وأفعالهم على التفقه في الدين والاجتهاد فيه، وأنه

«من لم يتفقه فهو اعرابي» وأرشدوهم إلى كيفية استخراج الفروع من الآيات والأصول المتلقاه عنهم، بالتدبر في الآيات والأصول المتلقاه عنهم، وأمروا أصحابهم بالتفريع، وقد بلغت عنايتهم بذلك ما جعلهم ينصبون بعض من يعبا بقوله ورأيه، في منصب الإفتاء كما سيوافيك.

ص: ٢٠

٤- الحاجه إلى تاريخ الفقه

قد ذكرت لدراسه تاريخ الفقه وأدواره وفوائد علميه جمّه نذكر منها أموراً ثلاثه:

١. أنّ في دراسه تاريخ الفقه اطلاعاً على الأساليب الفقهيه المختلفه التي سار على ضوئها الفقهاء وتنوّعت بها مناهجهم ومسالكهم، فلا شك أنّ الفقه بمختلف أساليبه يهدف إلى أمر واحد وإنّما الاختلاف في المناهج المتّخذة في الاستنباط؛

٢. أنّ في دراسه تاريخ الفقه معرفه للعوامل التي عاقت عن تقدّم العلم وتطوّره، كإقفال باب الاجتهاد في أواسط القرن السابع عند السنّه، وكظهور الأخباريه عند الشيعة؛

٣. أنّ تاريخ الفقه غير منفصل عن تاريخ التفسير والحديث، فإنّ الفقه الإسلامي يستمد مادته من المصدرين الأساسيين الكتاب والسنّه، فعلى من يدوّن تاريخ الفقه الإسلامي، الإلمام بتاريخ نزول القرآن الكريم وأسبابه وتصنيفه إلى آيات تهدف إلى بيان المعارف العقلية، إلى أخرى تستعرض قصص الأنبياء وسيرتهم وجهادهم ضد المشركين، إلى ثالثه تبين الأحكام الشرعيه التي تدور عليها رحى الفقه.

٥- المناهج المتّبعه في تاريخ الفقه

هناك منهجان متّبعان في تاريخ الفقه:

المنهج الأوّل: تصوير الفقه ككائن حي، ومن أصدق أمارات الحياه، الحركة والنمو، وعلى هذا المنهج لم يزل الفقه منذ ولادته ينمو ويتكامل حتى يصل إلى طور الشيخوخه والهزم، وعلى هذا فصار له أطوار أربعه:

الطور الأوّل: طور الطفولي، وهو منذ بعثه النبي صلى الله عليه وآله إلى رحيله.

الطور الثاني: طور الشباب وهو بعد رحيل الرسول صلى الله عليه وآله إلى آخر القرن الأوّل.

الطور الثالث: طور الكهوله ويمتد إلى آخر القرن الرابع.

الطور الرابع: طور الشيخوخه والهزم وهو بعد القرن الرابع إلى يومنا هذا. (١)

ص: ٢١

١- (١). محمد بن الحسن الحجوى النعالي، الفكر السامي، ج ١، ٣.

وتقسيم أدوار الفقه على هذا النحو يناسب الفقه السنّي ولا ينطبق على واقع الفقه الإمامي، فإنّه لم يزل من لدن تكوّنه إلى يومنا هذا على خط التكامل والرقى. ولا يحدّ من سيره التكاملي إصابته بنكسه في بعض الأدوار.

بل يمكن أن يقال: إنّ لا- يصحّ حتّى على واقع الفقه السنّي، لأنّ الفقه قد تجاوز طور الشيخوخه والهرم وأخذ في الانتعاش والتجدّد وبدأت تدبّ فيه الحياه، خاصه بعد ظهور فقهاء أخذوا على عاتقهم تجديد الحياه الفقهيّه بإنشاء الموسوعات ومجالس الإفتاء والاجتهاد في القرن الرابع عشر.

المنهج الثانی: تصنيف أدوار الفقه طبقاً للأسباب والأحداث التي رافقت تكامله وارتقاءه والتي اقترنت بأسماء جهابذه من الفقهاء الذين لعبوا دوراً مهماً في إغناء التراث الفقهي، وهذا هو الموافق لواقع الفقه خصوصاً الفقه الإمامي.

إذا عرفت ذلك فلبحث في أدوار الفقه وما يمت إليها بصله في ضمن فصول.

إشاره

المراد من العهد التأسيسي هو عهد الرساله، فالنبي صلى الله عليه وآله هو المؤسس على لسان الوحي، وقد بين بفضل ما أوحى إليه، القواعد والضوابط الفقهيّه الصالحه للتفريعات الكثيره حسب الحاجات، وقد عدّه غير واحد من كُتّاب أدوار الفقه من أدواره، ولكن الحقّ إخراجّه عنه وتسميته بالعهد التأسيسي، وذلك لأنّه يعدّ البذره الأولى لظهور الفقه إلى حيز الوجود، والدور عباره عن التطور الذي يطرأ على الشئ بعد وجوده فلا يعم عهد التأسيس.

١- معالم التشريع الإسلامي

إشاره

إنّ للتشريع الإسلامي معالم متعدده، نشير إلى ما هو المهم منها مع الاعتراف بأنّ الموضوع قابل للدراسه، أكثر من هذا، وقد استوفينا الكلام في ذلك بعض الاستيفاء في كتاب مفاهيم القرآن (الجزء الثالث).

(أ) التدرّج في التشريع

نزل القرآن الكريم خلال ثلاث وعشرين سنه لأسباب ودواع مختلفه اقتضت ذلك، وأشار إليها الذكر الحكيم في غير واحد من الآيات:

قال سبحانه: (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا) . (١) أي فرّقنا

ص: ٢٣

نزوله كى تقرأه على الناس على مهل وتريث.

كما أشار فى آيه أخرى إلى داع آخر، قال سبحانه: (وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَ رَبَّنَا نُوْتِيْلًا) . (١) فتشيت فؤاد النبى صلى الله عليه و آله أحد الأسباب التى دعت إلى نزول القرآن بين الحين والآخر وفى غضون السنين، شاحداً عزمه صلى الله عليه و آله للمضى فى طريق الدعوه بلا مبالاه لما يتهمونهبه.

والآيه تعرب عن أنّ الكتب السماويه الأخرى كالتوراه والإنجيل والزبور نزلت جمله واحده، فرغب الكفار فى أن ينزل القرآن مثلها دفعه واحده.

وليست الدواعى للنزول التدريجى منحصره فيما سبق، بل أنّ هناك أسباباً ودواعى أخرى دعت إلى نزوله نجوماً، وهى مساييره الكتاب للحوادث التى تستدعى لنفسها حكماً شرعياً، فإنّ المسلمين كانوا يواجهون الأحداث المستجده فى حياتهم الفرديه الاجتماعيه ولم يكن لهم محيص من طرحها على النبى صلى الله عليه و آله بغيه الظفر بأجوبتها، وقد تكرر فى الذكر الحكيم قوله سبحانه: (يَسْتَلُونَكَ) قرابه خمس عشره مره تصدى النبى صلى الله عليه و آله للإجابة عنها، وتختلف تلك المواضيع بين الاستفسار عن حكم شرعى، كحكم القتال فى الشهر الحرام، والخمر، والميسر، والتصرف فى أموال اليتامى، والأهله، والمحيص، والأنفال، وغير ذلك؛ أو الاستفسار عن أمور كونه كالروح والجبال والساعه.

وهناك شىء آخر ربما يؤكد لزوم كون التشريع أمراً تدريجياً، وهو أنّ موقف النبى صلى الله عليه و آله تجاه أمته كموقف الطبيب من مريضه، فكما أنّ الطبيب يعالج المريض شيئاً فشيئاً حسب استعداده، فكذلك الطبيب الروحى يمارس نشاطه التربوى طبقاً لقابليات الأمة الكامنه بغيه الاستجابة، لئلا تثبط عزائمهم ويطفأ نشاطهم ويثقل كاهلهم.

ومع ذلك فإن كانت الظروف مهينه لنزول تشريع أكثر تفصيلاً وأوسع تعقيداً وافاهم الوحي به، كما فى قوله سبحانه: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَ لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَنْزِلُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَ لَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا

ص: ٢٤

بَطْنٍ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمَ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ). (١)

وقال سبحانه: (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَ الْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَ إِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَ لَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَ بَعْدَ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَمَ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ). (٢)

حيث تجد أن الآيتين تتكفلان تشريع عشرة أحكام تُعدُّ من جوامع الكلم.

ب) شموليه التشريع

ومن ميزات التشريع الإسلامى هى شموليته لعامة الناس من دون فرق بين قوم قوم، فنظر إلى المكلف بنظره شموليه وقال: (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ). (٣)

التشريع القرآنى تشريع من جانب رب العالمين إلى نوع البشر فالوطن والقوم والقبيلة لم تؤخذ بنظر الاعتبار، والكرامه للإنسان وحده، ولا فضل لإنسان على آخر إلا بالمثل والأخلاق.

فترى أنه يخاطب المجتمع الإنسانى بقوله: (يا أَيُّهَا النَّاسُ)، أو (يا بَنِي آدَمَ) أو (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) وما يُشابهها، فحطم جميع الحواجز والقيود التى يعتمد عليها المفكر المادى فى التقنين الوضعى، والذى يقتفى أثر اليهود فى مزعمه الشعب المختار.

ج) سعه آفاق التشريع

إن من تمعّن فى القرآن الكريم وتدبّر فى معانيه ومفاهيمه وقف على سعه آفاق دلالاته على مقاصده غير أن ثله من الفقهاء مروا على القرآن مروراً عابراً مع أنه سبحانه يعزّف القرآن الكريم بقوله: (... وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَ هُدًى وَ رَحْمَةً وَ بُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ) ٤.

ص: ٢٥

١- (١). الأنعام، ١٥١.

٢- (٢). الأنعام، ١٥٢.

٣- (٣). الحجرات، ١٣.

وعلى ضوء ذلك لا غنى للفقهاء من دراسته آيات الأحكام دراسته معمّقه ثاقبه، ليجد فيها الجواب عن أكثر المسائل المطروحة ولا ينظر إليها نظره عابره.

فقد استدلّ أئمّه أهل البيت عليهم السلام بالقرآن على كثير من الأحكام التي غفل عنها فقهاء عصرهم، ونذكر هنا نموذجاً على ذلك.

قدم إلى المتوكّل رجل نصراني فجر بامرأه مسلمه، فأراد أن يقيم عليه الحدّ، فأسلم، فقال يحيى بن أكثم: الإيمان يمحو ما قبله، وقال بعضهم: يضرب ثلاثه حدود، فكتب المتوكّل إلى الإمام الهادي عليه السلام يسأله، فلما قرأ الكتاب، كتب: يضرب حتّى يموت، فأنكر الفقهاء ذلك، فكتب إليه يسأله عن العلّه، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم (فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَخَيْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ) ١ فأمر به المتوكّل فضرب حتّى مات. (١)

تجد أنّ الإمام الهادي عليه السلام استنبط حكم الموضوع من آيه مباركه، لا يذكرها الفقهاء في عداد آيات الأحكام، غير أنّ الإمام لوقوفه على سعه دلالة القرآن استنبط حكم الموضوع من تلك الآيه، وكم لها من نظير.

وبما أنّ العهد التأسيسي كان يقوم على ركنين: القرآن والسنّه، فصارا ركنين وثيقين للفقهاء في هذا العهد، فإنّ التشريع في عصر الرسول كان بأحد الطريقتين: إمّا بتلاوه القرآن الكريم الذي هو وحى بلفظه ومعناه، أو ببيان الرسول وتعبيره (السنّه) التي هي وحى بمعناه دون لفظه.

٢- النبي صلى الله عليه وآله والاجتهاد

لقد طال الحوار والجدال حول اجتهاد النبي صلى الله عليه وآله وأنه هل كان مجتهداً في بيان الأحكام الشرعيه كسائر الفقهاء، أو أنّ علمه بعقائد الدين وأحكامه على صعيد أغناه عن الاجتهاد؟

والإمعان في الآيات التاليه يدعم النظر الثاني.

ص: ٢٤

أ) قال سبحانه: (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَصُدُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا). (١)

وقد ذكر المفسرون أسباب نزول متعددة لهذه الآية تجمعها أنها رفعت إلى النبي صلى الله عليه وآله واقعه كان الحق فيها غير واضح، فأراه الله سبحانه حقيقه الواقع الذى تخاصم فيها المتحاكمان وعلله بقوله: (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ...) (٢)

ففضل الله ورحمته صداه عن الحكم بالباطل، فهو صلى الله عليه وآله فى كل الحوادث والوقائع يحكم بمر الحق وهو فى الواقع مؤيداً من قبل الله، ومن اختص بهذه المنزلة الكبيره فقد استغنى عن الاجتهاد المصيب تاره والمخطئ أخرى.

ب) قال سبحانه: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيْعِهِ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ). (٣)

والشريعة هى طريق ورود الماء، والأمر أمر الدين، ومعنى الآية أنه تبارك وتعالى أورد النبي صلى الله عليه وآله على طريق موصل للشريعة قطعاً، ومن حذا بتلك المنزلة، فما يصدر عنه إنما يصدر عن واقع الدين لا عن الدين المظنون الذى يخطئ ويصيب.

وعلى أیه حال فإن طبيعه الاجتهاد خاضعه للنقاش والنقد فلو اجتهد النبي صلى الله عليه وآله فى بعض الأحكام يكون نظره كنظر غيره قابلاً للنقد والنقاش، ومعه كيف يكون حلال محمد حلالاً - إلى يوم القيامة وحرامه حراماً إلى يوم القيامة؟ وكيف تكون شريعته خاتمه الشرائع؟

كل ذلك يعرب عن أن نسبه الاجتهاد إلى النبي صلى الله عليه وآله بعيده عن الصواب.

٣- اجتهاد النبي وتسرب الخطأ إليه

قد سبق أن النبي صلى الله عليه وآله فى غنى عن الاجتهاد فى الأحكام وأنه سبحانه أورد على منهل الشريعة فأمر باتباعها.

ص: ٢٧

١- (١) . النساء، ١١٣.

٢- (٢) . النساء، ١١٣.

٣- (٣) . الجاثية، ١٨.

ثم لو افترضنا جواز الاجتهاد عليه، فهل يمكن أن يتسرب إليه الخطأ أو لا؟

ذهبت الإمامية إلى صيانته اجتهاده - على فرض جواز الاجتهاد له - عن الخطأ، واستدلّ عليه المحقّق الحلّي بوجوه:

الأول: أنّه معصوم من الخطأ عمداً ونسياناً بما ثبت في الكلام، ومع ذلك يستحيل عليه الغلط؛

الثاني: أنّا مأمورون بالتبّاعه، فلو وقع منه الخطأ في الأحكام، لزم الأمر بالعمل بالخطأ، وهو باطل؛

الثالث: لو جاز ذلك الخطأ لم يبق وثوق بأوامره ونواهيه، فيؤدى ذلك إلى التنفير عن قبول قوله.

ثم إنّ المخالف استدلّ بوجوه، منها:

الأول: قوله تعالى: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ...). (١)

أقول: إنّ وجه المماثلة ليس تطرق الخطأ، بل عدم استطاعته صلى الله عليه وآله إلى تحقيق كلّ ما يقترحون عليه من المعاجز والآيات حيث أرادوا منه أن يأتي لهم بكلّ ما يقترحون عليه من عجائب الأمور فنزل الوحي بأنّه بشر مثلكم، والفرق بينكم وبينه أنّه يوحى إليه دونكم، فكيف يتمكن من القيام بما يقترحون عليه من المعاجز والآيات بلا إذن منه سبحانه؟!

الثاني: قوله صلى الله عليه وآله :

«فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذنّ إنّما أقطع له به قطعه من النار» وهذا يدلّ على أنّه يجوز منه الغلط في الحكم.

أقول: إنّ النبي صلى الله عليه وآله كان مأموراً بالقضاء بما أدى إليه البينة واليمين، فما يقضى به هو نفس الحكم الشرعي في باب القضاء، سواء أكان مطابقاً للواقع أم لم يكن، فإنّه كان مأموراً في فصل الخصومات بالظواهر لا بالبواطن.

وبذلك يعلم أنّه لو سوّغنا الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله لم يخطئ في مجال الإفتاء، بل ينتهي إلى نفس الواقع.

ص: ٢٨

٤- الاجتهاد في عصر النبي صلى الله عليه وآله

كان المرجع في حياة النبي صلى الله عليه وآله هو القرآن والسنة، وبعبارة أخرى: كان المرجع هو نفس النبي صلى الله عليه وآله و آله وكان المسلمون في غنى عن الاجتهاد، ومع ذلك لم تكن الصحابة في غنى عن الاجتهاد عندما يذهبون إلى مناطق نائية فلم يكن لهم بدّ من بذل الجهد في استنباط الحكم مما تلقوا من النبي صلى الله عليه وآله من القرآن والسنة.

ويرشدك إلى وجوده في زمن النبي صلى الله عليه وآله قول الرسول لأمر المؤمنين عليه السلام عندما بعثه إلى اليمن: قال على عليه السلام:

«بعثني رسول الله إلى اليمن، قلت: يا رسول الله تبعثني وأنا شاب، أفضى بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدري وقال: اللهم أهد قلبه وثبت لسانه، فوالذي نفسي بيده ما شككت في قضاء بين اثنين»^(١).

وقال النبي صلى الله عليه وآله لمعاذ بن جبل حين وجهه إلى اليمن: بما في كتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بما في سنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: اجتهد رأيي، ولا آلو جهداً، فسر النبي صلى الله عليه وآله وقال:

الحمد لله الذي وفق رسول رسوله بما يرضى رسوله^(٢).

قد عرفت أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان في غنى عن الاجتهاد وقد أورد سبحانه على المنهل العذب، وأمّا صحابته فقد ذاع بينهم الاجتهاد في بعض الفترات، ولندكر هنا نموذجين:

١. لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من غزوة الأحزاب وأراد أن يخلع لباس الحرب أمره الله عزّ وجلّ باللحاق ببني قريظة، فقال صلى الله عليه وآله لأصحابه: لا يصلين أحد منكم، فساروا مسرعين، إلا أنّ بعضهم صلّى العصر في الطريق وأول كلام الرسول بأنّه قصد السرعة، ولم يصلّ بعضهم الآخر إلا في بني قريظة؛

٢. إنّ عليّاً عليه السلام قد حكم باجتهاده في أصحاب الزبيبة حينما وجهه النبي صلى الله عليه وآله قاضياً إلى اليمن، وذلك أنّ قوماً احتفروا زبيبة للأسد، وازدحم الناس عليها، فوقع فيها رجل وأمسك بآخر، وأمسك الثاني بالثالث، حتّى صاروا فيها أربعة فماتوا، ففضى على عليه السلام للأول بربع الديه، لأنّه مات

ص: ٢٩

١- (١). إعلام الوری، ١٣٧.

٢- (٢). الطبقات الكبرى، ج ٢، ٣٤٧.

بتدافع المزدحمين حول الزبيه وبوقوع الثلاثة الذين جذبهم فوقه، فأهدر ما يقابل فعله من الديه وذلك ثلاثه أربعها؛ وجعل للثاني ثلث الديه، لأنه مات بجذب الأول له ووقوع الاثنتين اللذين جذبهما فوقه، فأهدر ما يقابل فعله وهو ثلث الديه، وجعل للثالث نصف الديه، لأنه مات بجذب الثاني له ووقوع الرابع الذى جذبته عليه وأهدر ما يقابل فعله وهو نصف الديه؛ وجعل للرابع الديه كامله، لأنه مات بجذب الثالث له فقط، وحكم بأن الواجب كله على قبائل الذين ازدحموا.

ولما أبوا قبول هذا الحكم، قدموا إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال:

«القضاء كما قضاه على» (١).

٥- اجتهاد الصحابه بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله

كانت الصحابه فى حياه الرسول ترجع إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله فى عامه الحوادث قديمها وحديثها، ولكنهم بعد رحيله واجهوا حوادث لم يجدوا لها حلولاً فى المصدرين الرئيسيين فلم يجدوا محيصاً من صياغه قواعد تعينهم على وضع الحلول المناسبه لها.

وقد واجه الفقهاء عبر تقدم الزمان مستجدات تتطلب مزيد إمعان ونظر بغية الإجابة عنها حتى أضحت الهوه عميقه بين من تصدى للإفتاء فى العصور الأولى ومن تصدى له فى العصور المتأخره لا يجمعها سوى لفظ الإفتاء مع اختلافهم فى سعه التفكير وضيقه وقله القواعد المستفاده وكثرتها.

ثم إن الذين بذلوا جهودهم فى وضع الحلول لهذه المشاكل هم الصحابه ويليهم التابعون على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم فى الفقه وفى حفظ الكتاب والسنة وفطنتهم فى رد الفروع إلى الأصول.

وقد ذكر ابن واضح الأخبارى (المتوفى ٢٢٠هـ) فقهاء عصر الخلافه، وهم:

١. أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام؛ ٢. عبدالله بن مسعود؛ ٣. أبى بن كعب؛ ٤. زيد بن ثابت؛ ٥. أبو موسى الأشعري؛ ٦. عبدالله بن عباس؛ ٧. أبو الدرداء؛ ٨. أبو سعيد الخدرى؛ ٩. عبدالله بن عمر؛ ١٠. سلمان بن ربيعة الباهلى. (٢)

ص: ٣٠

١- (١). مسند أحمد، ج ١، ٧٧.

٢- (٢). ابن واضح الأخبارى، التاريخ، ج ٢، ١٦٦.

إن العتره الطاهره أعدل الكتاب وقرناؤه، فقد عرّفهم النبي صلى الله عليه وآله بأنهم أحد الثقلين الذين تركهم النبي صلى الله عليه وآله بين الأئمة لصيانتها عن الضلال، وقال في حديث متواتر في كتب الفريقين:

«إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي، ما إن تمسكنم بهما لن تضلوا».

وقد أدرك الواعون من الأئمة بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله خطوره الموقف، فاتجهوا صوب العتره ولا سيما الإمام على بن أبي طالب عليه السلام عيه علم الرسول و كاتب سنّته، فالتفوا حوله ونهلوا من ندير علمه، كما نهلوا من علوم العتره الطاهره أولاد الإمام على إلى عهد الإمام العسكري عليه السلام، فدوّنوا السنّه وفسروا معالم الكتاب.

وقد تربى في أحضانهم عبر الزمان جيل من الفقهاء الذين كان لهم حظ وافر من الاستنباط.

وبذلك تبين دور أئمة أهل البيت عليهم السلام في صيانه السنّه النبويه عن الاندراس، إذ كانت الأئمة يومذاك خصوصاً في القرن الأول - معرضه عن كتابتها ودراستها إلا شيئاً لا يذكر، وذلك للحظر المفروض على كتابه السنّه من جانب الخلفاء، غير أنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يُعيروا لهذا الحظر أيّ أهميه، فنشروا السنّه كما فسروا الكتاب وعلّموا أصحابهم معالم الدين وأصوله وفروعه.

يقول الشيخ المفيد: لم يظهر من أحد من ولد الحسن والحسين ما ظهر في علم الدين والآثار والسنّه وعلم القرآن والسيره وفنون الآداب ما ظهر من أبي جعفر الباقر عليه السلام. (١)

وروى عنه معالم الدين بقايا الصحابه ووجوه التابعين وفقهاء المسلمين، وسارت بذكر علومه الأخبار، وانشدت في مدائحه الأشعار. (١)

وأما الإمام الصادق عليه السلام فحدث عنه ولا حرج، فقد ذاع صيته في جميع الأمصار الإسلاميه وأصبح قدوه لرواد العلم، روى عنه جماعه من أعيان الأئمة، فمنهم: يحيى بن سعيد وابن جريج ومالك بن أنس والثوري وابن عيينه وأبو حنيفة وشعبه وأبو أيوب السجستاني وغيرهم. (٢)

الاجتهاد لدى الشيعة

إنَّ تمكَّن الشيعة من الحضور عند أئمة أهل البيت والاستضاءه بأنوار علومهم، لم يغنهم عن بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي، فإنَّ الظروف لم تكن تسنح لجميع أصحاب الأئمة بالحضور إلى مجالسهم، وذلك إمَّا لبعده الشقه وتواجد الأصحاب في مناطق نائية بعيداً عن الأئمة، أو للظروف السياسيه الحرجه التي كانت السلطات الزمنيه تفرضها على الأئمة عليهم السلام وتمنع الأصحاب من الاتصال بهم وتُحدِّر من مغبه ذلك، هذا وذاك صار سبباً لإقبال أصحاب الأئمة الواعين إلى أعمال الاجتهاد واستخراج الأحكام من الأصول المتلقاه عن الأئمة عليهم السلام . مضافاً إلى أنَّ أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يشجِّعون أصحابهم إلى رد الفروع إلى الأصول بقولهم:

«إنَّما علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع». (٣)

وهانحن نذكر أسماء بعض من فقهاء أصحاب الأئمة الذين دونوا الحديث أو مارسوا الاجتهاد في عصورهم.

من أصحاب الإمام على عليه السلام :

١. أبو رافع (المتوفى ٤٠هـ)، ذلك الصحابي الجليل مؤلّف كتاب السنن والأحكام والقضايا؛ (٤)

ص: ٣٢

١- (١) . ابن صباغ المالكي، الفصول المهمه، ص ٢١٠.

٢- (٢) . المصدر السابق، ٢٢٢.

٣- (٣) . الوسائل، ج ٨، الباب ٦ من أبواب صفات القاضي، ح ٥٢.

٤- (٤) . الفهرست، رقم ٣٤٠.

٢. على بن أبي رافع، تابعى من خيار الشيعة، كاتب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، جمع فى فنون من الفقه الوضوء والصلاه وسائر الأبواب؛ (١)

٣. زيد بن وهب الجهنى، مؤلف كتاب خطب الإمام أمير المؤمنين على المنابر فى الجُمع والأعياد وغيرها. (٢)

ولما تزايدت الضغوط على الشيعة بعد رحيل الإمام فى عصر معاويه ومن تبعه من الأمويين والمروانيين لم يتسن للحسنين بث العلوم ونشرها إلى أن وصلت النبوه إلى الإمام السجاد (صاحب الصحيفه) فكان له دور فى نشر العلوم والمعارف وتربى على يديه ثله من الأعلام ذكر أسماءهم الشيخ الطوسى فى الفهرست، كجابر الجعفى (المتوفى ١٢٨هـ) وزياد بن منذر، ولوط بن يحيى بن سعيد، وجارود بن المنذر الثقه.

ولما جاء دور الإمام الباقر والصادق عليهما السلام وقد ارتفعت الحوائل وزالت الموانع وجد الإمامان فرصه ذهبه لإشاعه السنه، فشيدوا أسس جامعه إسلاميه قل نظيرها، قصدها رواد العلم من كل صوب وحدب، وليس بوسعنا الإشارة إلى القليل من الكثير الذين مارسوا الاجتهاد والفتيا من تلاميذهما، فمن حاول الوقوف على ما كان للإمامين من دور فى التربه والتعليم فعليه الرجوع إلى فهرست الشيخ ورجاله ورجال النجاشى وغيرها من الكتب التى ألفت فى هذا المضمار.

دور أصحاب الأئمه فى تشييد معالم الفقه

قد حظيت الطبقة العليا من أصحاب الأئمه بمرتبه الاجتهاد، فصاروا مراجع الفتيا وأجوبه الأسئلة بتنصيب من الأئمه عليهم السلام، فهذا هو أبان بن تغلب (المتوفى ١٤١هـ) يخاطبه الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام بقوله:

«اجلس فى مسجد المدينة وافت الناس، فأنى أحب أن يرى فى شيعتى مثلك». (٣)

وقال الإمام الصادق عليه السلام لمسلم بن أبى حيه:

«أنت أبان بن تغلب، فإنه قد سمع منى حديثاً كثيراً، فما رواه لك فاروه عنى». (٤)

ص: ٣٣

١- (١). رجال النجاشى، ١، ٦٥.

٢- (٢). الفهرست، رقم ٣٠٣.

٣- (٣). رجال النجاشى، ١، ٧٣.

٤- (٤). الوسائل، ج ١٨، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، ح ٣٠.

كما أنّ الإمام الرضا عليه السلام يحيل شيعته إلى زكريا بن آدم (المتوفّي قبل ٥٢٠هـ).

روى على بن المسيب قال قلت للرضا عليه السلام: شُقتي بعيدة ولست أصل إليك في كلّ وقت، فممن أخذ معالم ديني؟ قال:

«من زكريا بن آدم القميّ، المأمون على الدين والدنيا». قال على بن المسيب: فلما انصرفت قدمنا على زكريا بن آدم فسألته عمّا احتجت إليه. (١)

وكان الأئمّه عليهم السلام يُنهضون همّ أصحابهم في إعمال التدبّر والتفكير في فهم السنّه، ويقول الإمام الصادق عليه السلام لأصحابه:

«أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إنّ الكلمه لتنصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب». (٢)

الأصول والمصنّفات لأصحاب الأئمّه عليهم السلام

كان لأصحابنا في عصر الصادقين عليهما السلام وما تلاه لوانان من التأليف، يسمّى أحدهما بالأصول والآخر بالتصنيف؛ والفرق بينهما هو أنّ الأصل يمتاز عن المصنّف بأنّه يشمل الأحاديث التي رواها الراوي عن المعصوم مباشرة أو بواسطه واحده، بخلاف المصنّف فإنّه في سعه من ذلك الالتزام.

وقام تلامذه أئمّه أهل البيت عليهم السلام بتأليف أصول أربعمائه ما بين عصر الإمام الصادق عليه السلام إلى نهايه عصر الإمام الرضا عليه السلام، وهذه الأصول هي المعروفه بالأصول الأربعمائه، فلها من الاعتبار والمكانه ما ليس لغيرها.

قال السيد رضی الدين على بن طاووس (المتوفّي ٥٦٤هـ): حدّثني أبي قال: كان جماعه من أصحاب أبي الحسن من أهل بيته وشيعته يحضرون مجلسه ومعهم في اكمامهم ألواح ابنوس لطاف وأميال، فإذا نطق أبو الحسن عليه السلام بكلمه أو أفتى في نازله، أثبت القوم ما سمعوه منه في ذلك. (٣)

قال شيخنا بهاء الدين العاملي في مشرق الشمسين: إنّه قد بلغنا من مشايخنا أنّه كان من دأب أصحاب الأصول أنّهم إذا سمعوا عن أحد من الأئمّه حديثاً بادروا إلى إثباته في

ص: ٣٤

١- (١). المصدر السابق، ح ٢٧.

٢- (٢). المصدر السابق، ح ١٨، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، ح ٦.

٣- (٣). مهج الدعوات، ٢٢٤.

أصولهم، لثلاً- يعرض لهم نسيان لبعضه أو كَلِّه بتمادى الأيام. (١) والذي يهَمُّنا هنا هو الأصول، وأمَّا المصنِّفات قد يعبر عنها الرجاليون كالنجاشي وغيره بقوله له «كتاب».

نعم كان نمط الكتابه في الأصول هو جمع الروايات من دون تبويب، فربَّما تذكر روايات الزكاه إلى جانب روايات الجهاد، فهذه الأصول أشبه بالمسانيد عند أهل السنَّه.

ثمَّ إن هناك لون ثالث من التَّأليف ظهر في عصر أئمَّه أهل البيت هو جمع الروايات حسب الموضوعات، وهذا اللون من التَّأليف كان أمراً شائعاً، فمن راجع كتاب الرجال للنجاشي والفهرست للطوسي يقف على أسماء كتب روايته في موضوعات خاصه، فيذكرون كثيراً في حقِّ الرواه له كتاب الصلاه، له كتاب الزكاه وهكذا، وأفضل كتاب في هذا الموضوع هو كتاب الصلاه لحريرز، وكتاب يوم وليله ليونس، ولأجل مكانتهما العاليه نذكر عنهما شيئاً ليقف القارئ على مكانتهما.

١. كتاب الصلاه لحريرز بن عبد الله السجستاني، من فقهاء القرن الثاني، له مصنفات منها: كتاب الصلاه، يقول النجاشي فيه: هو كتاب كبير، وآخر ألطف منه، وله كتاب النوادر (٢) وكتاب الزكاه والصوم. وكان هذا الكتاب مرجعاً للشيعة في تلك الفتره حتى تجد أنّ كبار الفقهاء قد حفظوه عن ظهر قلب، فهذا حماد بن عيسى الجهمي (١١٩-٢٠٩هـ) يقول للإمام الصادق بأنَّه يحفظ كتاب حريرز. (٣)

٢. كتاب يوم وليله ليونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين (المتوفى ٢٠٨هـ) كان وجهاً، متقدماً، عظيم المنزله وكان الإمام الرضا عليه السلام يشير إليه بالعلم والفتيا، وله أكثر من ثلاثين كتاباً، منها: كتاب جوامع الآثار وكتاب الشرائع وكتاب الزكاه وكتاب الصلاه وكتاب العلل الكبير وكتاب اختلاف الحج وكتاب الاحتجاج في الطلاق وكتاب الجامع الكبير في الفقه. (٤)

وأما نمط التَّأليف في عصر الغيبه فسيوافيك بيانه في محلّه والذي يهَمُّنا في المقام هو تبيين نمطه في عصر الأئمَّه عليهم السلام .

ص: ٣٥

١- (١) . الرواشح، ص ٩٨، الراشحه ٢٩.

٢- (٢) . رجال النجاشي، ١، ٣٤٠، رقم ٣٧٣.

٣- (٣) . الوسائل، ج ٤، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه، ح ١.

٤- (٤) . رجال النجاشي، ٢، ٤٢٠، رقم ١٢٠٩.

لقد تعرفت على مكانه الاجتهاد وأنه رمز بقاء الدين وخلوده، والاستغناء عن سائر التشريعات البشريه، ولأجل ذلك لم يكن محيص عنه من غير فرق بين الشيعه والسنّه، غير أنّ حاجه السنّه إلى الاجتهاد كانت أكثر من الشيعه، وذلك لقله الروايات الفقيهيه لدى السنّه فإنها لا تتجاوز عن خمسمائه روايه فقيهيه تدعمها روايات موقوفه وآثار مرويه عن الصحابه، ومع ذلك كله لم تكن ملتيه للحاجات المستجده التي كانت تواجه الأئمه الإسلاميه في كلّ عصر.

قال السيد محمدرشيد رضا في الوحي المحمدي: إنّ أحاديث الأحكام الأصول خمسمائه حديث تمدها أربعة آلاف. (١)

فهذا هو الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٣٣-٨٥٢هـ) قد جمع أصول الأدله الحديثيه للأحكام الشرعيه فبلغ ١٥٩٦ مع أنّ قسمًا منها لا يمت إلى الأحكام الشرعيه بصله، مثلاً: روى رسول الله أنّه قال: لا تقوم الساعه حتّى يتباهى الناس بالمساجد. (٢)

وإنّ قسمًا منها يعد من الآثار من دون أن يستند إلى النبي صلى الله عليه وآله كقوله: عن عبدالله بن مسعود اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر. (٣)

وقد شرحه الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني باسم شرح بلوغ المرام من جمع أدله الأحكام.

الحاصل: أنّ قلّه الروايات الفقيهيه حملهم على فتح باب الاجتهاد بكلام مصراعيه، فلنذكر نماذج من اجتهادات الصحابه بعد رحيل الرسول:

١. روى محمد بن الحسن قال: أخبرنا أبو حنيفه، عن حمّاد عن إبراهيم النخعي أنّ رجلاً تزوّج امرأه ولم يفرض لها صداقاً فمات قبل أن يدخل بها؟ فقال عبدالله بن مسعود: لها صداق مثلها من نسائها ولا وكس ولا شطط، فلمّا قضى قال رجل من جلسائه - بلغنا أنّه معقل بن سنان الأشجعي وكان من أصحاب رسول الله - : قضيت بقضاء رسول الله في بروع بنت واشق

ص: ٣٦

١- (١). الوحي المحمدي، ٢١٢.

٢- (٢). بلوغ المرام، رقم ٢٧٤، ٩٠٤.

٣- (٣). المصدر السابق.

الأشجعيه، قال: ففرح عبدالله فرحه ما فرح قبلها مثلها لموافقته قوله قول رسول الله صلى الله عليه وآله .

وخالفه على في هذا القضاء ويقول: لها الميراث وعليها العده ولا صداق لها، قال: ولا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله.

وقد اعتمد الإمام في قضائه على كتاب الله، لأن هذه الزوجه لو كانت طَلَّقت ما كان لها من الصداق شيء، قال الله تعالى: (لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) فالموت عند الإمام كالطلاق.

وأما قضاء ابن مسعود فلم يعلم له وجه.

٢. أفتى عثمان بن عفان وزيد بن ثابت بأن الحره تكون زوجه للعبد تحرم الحرمة المؤيَّده بطلقتين، وخالفهما على عليه السلام فقال: لا- تحرم إلا- بثلاث تطليقات أما الأمه تكون زوجه للحر فتحرم بطلقتين، فهؤلاء المفتون بعد اتِّفاقهم على تنصيف حقوق العبد اختلفوا هل يعتبر الطلاق بالزوج أو الزوجه؟ فرأى عثمان وزيد أنه يعتبر بالزوج لأنه الموقع للطلاق، ورأى على أنه يعتبر بالزوجه لأنها الواقع عليها الطلاق.

٣. قال عمر بن الخطاب: إنَّ الحامل المتوفى عنها زوجها عدَّتْها، وضع الحمل. وقال على: تعتد بأبعد الأجلين، بأبعد الحمل ومضى أربعة أشهر وعشراً، وسبب الخلاف أن الله جعل عده المطلقه الحامل وضع الحمل وجعل عده المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً من غير تفصيل، فعلى عليه السلام في فتواه عمل في المتوفى عنها بالآيتين جميعاً وعمر جعل آيه الطلاق حكماً على آيه الوفاة. (١)

ثم إنَّ الصحابه الذين رويت عنهم الفتيا على أصناف ثلاثه: بين مكثر ومتوسط ومقل.

فمن المكثرين: على بن أبي طالب، عبدالله بن عباس، عبدالله بن مسعود، زيد بن ثابت، وعائشه أم المؤمنين.

ومن المتوسطين: أنس بن مالك، أبو سعيد الخدرى، عثمان بن عفان، أبو موسى الأشعري، جابر بن عبدالله، ومعاذ بن جبل.

ص: ٣٧

ومن المقلّين: فهم الذين لا يروى عن واحد منهم إلاّ مسأله أو مسألتان، فلا حاجة إلى ذكر أسمائهم. ودام ركب الاجتهاد بعد انقراض الصحابه حتّى وصلت النوبه إلى التابعين، فبدلوا جهودهم في وضع الحلول للمسائل المستجده كالصحابه.

أهل الفتيا من التابعين

إشاره

المراد من التابعين هم الذين رأوا الصحابه أو صحابياً ولم يدركوا النبي صلى الله عليه وآله .

قال الواقدي: آخر من مات من الصحابه في الكوفه عبدالله بن أبي أوفى سنه ٥٨٦هـ، و آخر من مات بالمدينه من الصحابه سهل بن سعد الساعدي المتوفى سنه ٥٩١هـ، وهو ابن مائه، و آخر من مات من الصحابه بالبصره، أنس بن مالك سنه ٥٩١هـ وقيل ٥٩٣هـ، و آخر من مات بالشام من الصحابه عبدالله بن بسر سنه ٥٨٨هـ. وكان أبو الطفيل عامر بن واثله رأى النبي صلى الله عليه وآله وكان آخر من رآه موتاً، مات بعد سنه ١٠٠. (١)

ولأجل ذلك تفرّق التابعون في البلاد حسب انتشار الصحابه ولا يمكننا في هذه الوجيزه الإشارة إلى فقهاء البلاد المذكوره من التابعين، وقد استوفينا أسماءهم في مقدّمه موسوعه طبقات الفقهاء. (٢)

ونحن نذكر أسماء أصحاب الفتيا في مكه المكرمه والمدينه المنوره من التابعين.

أهل الفتيا في مكه المكرمه

١. عطاء بن رباح مولى أمّ كرز الخزاعيه؛ ٢. طاووس بن كيسان الفارسي؛ ٣. الأسود والد عثمان بن الأسود؛ ٤. مجاهد بن جبير؛ ٥. عبيد بن عمير الليثي؛ ٦. ابنه عبدالله بن عبيد؛ ٧. عمرو بن دينار؛ ٨. عبدالله بن أبي مليكه؛ ٩. عبدالله بن سايط؛ ١٠. عكرمه مولى ابن عباس.

ثمّ ١١. أبو الزبير المكي؛ ١٢. عبدالله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص ابن أميه؛ ١٣. عبد الله بن طاووس.

ثمّ بعدهم: ١٤. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج؛ ١٥. سفيان بن عيينه.

ص: ٣٨

١- (١). أبي إسحاق الشيرازي الشافعي، طبقات الفقهاء، ٤٦.

٢- (٢). لاحظ القسم الثاني من المقدّمه، ص ٣٢ - ٥٠.

اشتهر بين التابعين في المدينة المنورة أشخاص سبعة، وقد ذكرهم ابن حزم الأندلسي بالنحو التالي:

١. سعيد بن المسيب المخزومي؛ ٢. عروه بن الزبير بن العوام؛ ٣. القاسم ابن محمد بن أبي بكر؛ ٤. عبيدالله بن عبدالله بن عتبة؛ ٥. خارجه بن زيد بن ثابت؛ ٦. أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي؛ ٧. سليمان بن يسار. (١)

إلى هنا تم دور المفتين من الصحابة والتابعين وحنان دور الفقهاء الذين يتميزون عن الطبقة الأولى بممارسه الاجتهاد أكثر من ذي قبل ولذلك يعطف الفقهاء على التابعين في الكتب الفقهية عند نقل أقوالهم.

دور الفقهاء بعد عصر التابعين

إنّ ما بذله الصحابة والتابعون في مجال الفتيا أوجد أرضيه خصبه لحضور طبقه أُخرى باسم طبقه الفقهاء الذين أرسوا قواعد الفقه وأشادوه وبسطوا الفروع فصار الفقه الإسلامي مواكباً للحضاره ملتبياً لحاجاتها ومتطباتها، فظهرت هناك مذاهب فقهيه وهي بين بائده لم يكتب لها البقاء طويلاً بعد رحيل أصحابها، وسائده وهي التي كتب لها البقاء فدامت إلى عصرنا الحاضر.

أمّا البائده فنذكر منها على نحو الإيجاز ما يلي:

١. مذهب الحسن البصري (٢٣- ١١٠هـ) ولد في المدينة؛
٢. مذهب محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي (٧٤- ١٤٨هـ) تولى القضاء بالكوفه، وأقام حاكماً ٣٣ سنة، وكان فقيهاً مفتياً؛
٣. مذهب الأوزاعي أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي (٨٨- ١٥٧هـ) انتشر مذهبه بالشام والأندلس وانقرض في القرن الرابع؛

ص: ٣٩

٤. مذهب سفيان الثوري (٩٧-١٦١هـ) كوفي، له مذهب فقهي لم يطل العمل بمذهبه؛

٥. مذهب ليث بن سعد الفهمي (المتوفى ١٧٥هـ) فقيه مصري غلب على مذهبه مذهب الإمامين مالك والشافعي اللذين تقاسما مصر بعد وفاته، له رساله إلى مالك بن أنس نشرها ابن قيم الجوزيه في أعلام الموقعين؛

٦. مذهب أبي ثور إبراهيم بن خالد بن اليمان الكلبي البغدادي (المتوفى ٢٤٠هـ) كان مذهبه مشتقاً من مذهب الشافعي؛

٧. مذهب أبي سليمان داود بن علي بن خلف الاصبهاني (٢٠٢-٢٧٠هـ) المعروف بالظاهري كان من مقلّدي المذهب الشافعي، ثمّ انتحل لنفسه مذهباً خاصاً أساسه العمل بظاهر الكتاب والسنة ما لم يدل دليل منهما أو من الإجماع على أنّ المراد غير الظاهر. وكان يعتقد أنّ في عمومات الكتاب والسنة ما يفي بكلّ جواب؛

٨. مذهب أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) من طبرستان، درس فقه أهل العراق ومالك والشافعي فاجتمع عنده وجوه المعرفة بالفقه وانتحل لنفسه مذهباً خاصاً ومن مؤلفاته في الفقه كتاب اختلاف الفقهاء.

المذاهب السائده

اشاره

هذه المذاهب لم يكتب لها البقاء، وأما المذاهب السائده إلى زماننا هذا فهي: المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي. وإليك لمحّه خاطفه عن نشوئها ومميزاتها.

المذهب الحنفي

أسّسه أبو حنيفه النعمان بن ثابت (٨٠ - ١٥٠هـ) وهو كوفي نشأ فيها ويعد من أتباع التابعين، وقد اشتغل منذ البدايه بعلم الكلام، ثمّ تحوّل إلى الفقه وتربّى على يدي حماد بن أبي سليمان الكوفي (المتوفى ١٢٠هـ) وهو بدوره ورث الفقه من أعلام الصحابه والتابعين الذين جاءوا الكوفه ونزلوا بها وتعلم منهم الناس فقهمهم وفي مقدّمهم علي بن أبي طالب عليه السلام (المتوفى ٤٠هـ) وعبدالله بن مسعود (المتوفى ٣٢هـ).

لقد بنى أبو حنيفة فقهه على أسس وقواعد، وهى وراء الكتاب والسنة، قول الصحابي والقياس والاستحسان والإجماع والعرف. والمعروف عن أبي حنيفة أنه لم يعتمد على السنة إلا قليلاً، وقيل: إنه لم يثبت عنده إلا سبعة عشر حديثاً، ولأجل هذا التشدد لم يجد أبو حنيفة محيصاً عن التمسك بقواعد كالقياس والاستحسان وقدمه على الأثر المنقول عن الصحابة. وهذا المذهب أكثر انتشاراً من سائر المذاهب.

المذهب المالكي

وهو مذهب فقهى للإمام مالك بن أنس بن مالك بن أنس (٩٤-١٧٩هـ) وتتلخص أصول مذهبه الفقهى وراء الكتاب والسنة ب:- عمل أهل المدينة، وقول الصحابي، والمصالح المرسله، والقياس، وسد الذرائع، والإجماع، والعرف، والاستحسان، والاستصحاب.

وكان مالك شديد المبالغه فى سد الذرائع، من أشهر كتبه الفقيهيه كتاب الموطأ.

المذهب الشافعى

وقد شيد معالمه محمد بن إدريس الشافعى (١٥٠-٢٠٤هـ) الذى تخرج على يد مالك شيخ الحجازيين وزعيم مدرسه الحديث، كما اتصل بمحمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة وزعيم مدرسه الرأى فأخذ منهما، فصار مذهبه الفقهى حداً فاصلاً بين المذهبيين الحنفى والمالكي.

بنى الإمام الشافعى أصول مذهبه على الكتاب والسنة والإجماع والقياس ولم ينجح إلى سائر الأدله التى اعتمد عليها أبو حنيفة ومالك، وانتشر مذهبه فى مصر.

المذهب الحنبلى

المذهب الحنبلى هو المنسوب إلى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، ويعدّ من كبار المحدّثين، ومسنده الموجود دليل على توسعه فى الحديث، وفقهه المنسوب إليه مبنى على أصول خمس هى: النصوص، وما أفتى به الصحابه، وإذا اختلفت الصحابه تخير من أقوالهم ما كان أقربها للكتاب والسنة، والأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، والقياس.

ضوابط الاستنباط عبارته عن القواعد الممهّدة لاستنباط الأحكام الشرعية وما ينتهي إليها المجتهد في مقام العمل المسمّى بالأصول العملية، وهذه الضوابط يعبر عنها بأصول الفقه.

فإذا كان الاجتهاد عبارته عن بذل الوسع في استنباط الأحكام الشرعية أو الوظائف العملية، فالتعرف على الضوابط التي يبتنى عليها الاجتهاد يصبح أمراً ضرورياً، ولذلك صار أصول الفقه - أي ما يبتنى عليه الاجتهاد - أمراً لازماً بعد عصر التشريع الذي احتاجت الأمة فيه إلى استنطاق الكتاب والسنة وسائر الأدلة في استنباط الحكم الشرعي.

نعم لم يكن علم الأصول بمحتواه أمراً مغفولاً عنه في عصر الأئمة، فقد أملى الإمام الباقر عليه السلام وأعقبه الإمام الصادق عليه السلام على أصحابهما قواعد كليه في الاستنباط، ربّتها بعض الأصحاب على ترتيب مباحث أصول الفقه، وقد جمعها المحدث الحرّ العاملي (المتوفى ١١٠٤هـ) في كتاب الفصول المهمة في أصول الأئمة وهذا الكتاب يشتمل على القواعد الكليه المنصوصه في أصول الفقه وغيره، وتبعه آخرون في هذا المنهاج.

وقد ألف يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الكاظم والصادق عليهما السلام كتاباً في اختلاف الحديث ومسائله. (١) وتلاه في التأليف أبو سهل النوبختي (٢٣٧-٣١١هـ) فألف كتاب الخصوص والعموم والأسماء والأحكام وإبطال القياس، وجاء بعده الحسن بن موسى النوبختي فألف كتاباً خبر الواحد والعمل به، لكن أول من ألف كتاب في عامه مسائل علم الأصول هو الشيخ محمد بن محمد النعمان المعروف بالشيخ المفيد (٣٣٦-٤١٣هـ) فألف كتاباً باسم التذكرة في أصول الفقه وطبع في ضمن مصنفاته.

ثم أعقبه الشريف المرتضى (٣٥٥-٤٣٦هـ) فألف كتاب الذريعة وقد طبع في جزءين.

وألف تلميذه سلار بن عبد العزيز الديلمي (المتوفى ٤٤٨هـ) كتاب التقريب في أصول الفقه، وأعقبه تلميذه الآخر الشيخ الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ) فألف كتاب العده في أصول الفقه وقد طبع غير مره.

ثم توالى التأليف فى أصول الفقه فى عامه القرون إلى أن بلغ القمه على يد عباقره العصر كالشيخ مرتضى بن محمد أمين الدزفولى الأنصارى (١٢١٤-١٢٨١هـ) ويعدّ كتابه الرسائل من أشهر كتبه فى الأصول، كما توالى التأليف والتحقيق فى هذا العلم على يد تلاميذه وتلاميذ تلاميذه، كالسيد المجدد الشيرازى (١٢٢٤-١٣١٢هـ)، والمحقّق محمد كاظم الخراسانى (١٢٥٥-١٣٢٩هـ)، والمحقّق ميرزا حسين النائينى (١٢٧٤-١٣٥٥هـ)، إلى غير ذلك من أساطين العصر الذين بلغوا بعلم الأصول الذروه.

وقد ذكرنا أسماءهم وتراجمهم فى مقدمه الوسيط فراجع.

تدوين أصول الفقه عند السنّه

إشاره

إنّ حاجه الفقه السنّى إلى أصول الفقه حاجه ملحه، لأنّ إعواز النصوص فى الأحكام الشرعيه عندهم دعا إلى اللجوء إلى القواعد الأصوليه الكليه بغيه تلبيه الحاجه واستخراج الأحكام الشرعيه، فأُسِّست على طول الزمان قواعد وضوابط للاستنباط مبعثره فى طيات الكتب والرسائل.

ثمّ إنّ لأهل السنّه فى تدوين أصول الفقه طريقتين:

١- طريقه المتكلمين

وهى النظر إلى أصول الفقه نظره استقلاليه حتّى تكون ذريعه لاستنباط الفروع الفقهيه، فأخذوا بالفروع لما وافق الأصول وتركوا ما لم يوافق، وبذلك صارت أصول الفقه علماً مستقلاً غير خاضع للفروع التى ربّما يستنبطها الفقيه من دون رعايه الأصول.

وقد ظهر التأليف على هذه الطريقه فى أوائل القرن الرابع، وممن ألف على هذا المنوال:

١. أبو بكر الصيرفى (المتوفى ٣٣٠هـ) مؤلّف كتاب البيان فى دلائل الاعلام على أصول الأحكام؛

٢. محمد بن سعيد القاضى (المتوفى ٣٤٦هـ) مؤلّف كتاب الهدايه؛

٣. القاضى أبو بكر الباقلانى (المتوفى ٤٠٣هـ) مؤلّف كتاب التقريب والإرشاد فى ترتيب طرق الاجتهاد؛

٤. قاضى القضاء عبد الجبار (٣٢٤-٤١٥هـ) مؤلف كتاب النهايه و العمد و شرحها؛

٥. أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (المتوفى ٤٤٦هـ) مؤلف كتاب منتهى السؤل والعمل فى علمى الأصول والجدل وكتاب مختصر المنتهى هو تلخيص الكتاب الأوّل، وهذا الكتاب معروف كان يدرس عبر قرون.

٢- طريقه الفقهاء

وهى النظر إلى أصول الفقه نظره آليه بمعنى أنّ الملاك فى صحه الأصول وعدمها هو مطابقتها للفروع التى عليها إمام المذهب، فكانوا يقررون القواعد الأصوليه طبقاً لما قرره أئمه المذهب فى فروعهم الاجتهاديه الفقيهيه، وتكون القاعده الأصوليه منسجمه مع الفروع الفقيهيه، فلو خالفتها لما قام له وزن وإن أئده البرهان عضده الدليل، فتجد كثره التخريج تشكل الطابع العام فى كتبهم التى ألفت على هذه الطريقه.

ومن الفقهاء الذين كتبوا على هذه الطريقه:

١. أبو الحسن عبيدالله بن الحسن الكرخى (٢٦٠-٣٤٠هـ) وله فى الأصول رساله مطبوعه ذكر فيها الأصول التى عليها مدار كتب أصحاب أبى حنيفه؛

٢. أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى (المتوفى ٣٣٣هـ) وله فى الأصول كتاب مآخذ الشرائع فى الأصول؛

٣. أبو زيد عبيدالله بن عمر القاضى (المتوفى ٣٤٠هـ) له كتاب تقويم الأدله (مخطوط) وكتاب تأسيس النظر (مطبوع)؛

٤. أبو بكر أحمد بن على الجصاص (٣٠٥-٣٧٠هـ) له كتاب فى أصول الفقه يسمّى أصول الجصاص؛

٥. فخر الإسلام على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوى (٤٠٠-٤٨٢هـ) ألف فى الأصول كتاب كنز الوصول إلى معرفه الأصول؛

٦. شمس الأئمه محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى (المتوفى ٤٨٢هـ) له كتاب فى أصول الفقه يسمّى تمهيد الفصول فى الأصول؛

٧. الحافظ عبدالله بن أحمد النسفى (المتوفى ٥٧٠١هـ) من تصانيفه الأصولية: منار الأنوار فى أصول الفقه.

٣- طريقه المتأخرين

وهناك من المتأخرين من جمع بين الطريقتين فكتب الأصول مجردة ثم تولى طريقه تطبيقها، ولهذا جمعت كلتا المزيّتين.

ومن أبرز المؤلّفين الذين كتبوا على هذه الطريقة:

١. أحمد بن على بن ثعلب المعروف بابن الساعاتى (المتوفى ٥٦٩٤هـ) له مصنفات فى الأصول منها: كتاب البديع فى أصول الفقه جمع فيه بين طريقه الآمدى فى كتابه الأحكام وطريقه فخر الإسلام البزدوى فى كتابه؛

٢. صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود البخارى (المتوفى ٥٧٤٧هـ) له فى الأصول تنقيح الأصول؛

٣. تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى (٧٢٧-٧٧١هـ) ومن تأليفه فى الأصول شرح مختصر ابن الحاجب سمّاه رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» و شرح منهاج البيضاوى فى الأصول؛

٤. كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن الهمام (٧٩٠-٨٦١هـ) من تأليفه فى الأصول: التحرير فى أصول الفقه؛

٥. محب الله بن عبد الشكور البهارى الهندى (المتوفى ١١١٩هـ) من مؤلفاته فى الأصول: مسلم الثبوت فى أصول الفقه.

إشاره

قد تعرّفت على كيفية تدوين الفقه فى عصر أئمه أهل البيت عليهم السلام وأنها كانت عن طريق جمع الروايات بأسانيدھا إمّا على ترتيب أبواب الفقه أو على طريق أسماء الرواه.

لكن عند منتصف القرن الثالث، ظهر أسلوبان فى تدوين الفقه:

الأول: تجريد متون الأحاديث الفقيهيه عن أسانيدھا وذكر الفروع الفقيهيه بألفاظ الحديث مع التمهيص بين الصحيح والسقيم.

الثانى: الأسلوب الإبداعى وهو صب المسائل الفقيهيه فى عبارات خاصه من دون التزام بتعابير النصوص وألفاظها.

وقد استمر كلا الأسلوبين إلى عصر الشيخ الطوسى، فمنهم من ألف على النمط الأول، ومنهم من جرى على النمط الثانى، ومنهم من جمع بينهما.

الأول: نمط تجريد المتون عن الأسانيد

شرح هذا النمط من التأليف منذ عصر مؤلف فقه الرضا إلى عصر الشيخ الطوسى الذى ألف كتابه النهايه على منواله، ونشير إلى طائفه من أسماء الكتب التى ألفت على هذا الغرار:

١. كتاب الفقه الرضوى المطبوع المنتشر، وليس هو من تصانيف الإمام الرضا عليه السلام وإنما تصدى لتأليفه فقيه عارف بمتون الأخبار، مطلع على مطلقها ومقيدها، عامها وخاصها، فجرد المتون عن الأحاديث، وأفتى بنفس لفظ الحديث. وأما مؤلفه فهو مردّد بين كونه: محمد بن

على السلمغاني المعروف بـ«ابن أبي العزاقر» المقتول عام ٣٢٢هـ ، أو تأليف والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمي (المتوفى ٣٢٩هـ). ولعل الثاني أقرب إلى الواقع.

٢. كتاب المقنع و الهدايه للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (٣٠٦ - ٣٨١هـ) من شيوخ الشيعة في عصره، وقد أُلّف في الحديث والفقه والكلام قرابه مائتي مصنّف.

٣. المقنعه للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (٣٣٦ - ٤١٣هـ) يعرفه النجاشي، بقوله: شيخنا وأستاذنا (رضى الله عنه) فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والروايه والثقه والعلم، وكتابه هذا أثر خالد، انتهج فيه منهجاً وسطاً بين الجمود على النصوص والتوسع في التفرّعات، فليس كتابه متناً حديثاً فقهياً محضاً، ولا كتاباً تفرّيعاً تخريجياً يتوسع في الاستدلال.

٤. النهايه للشيخ محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠هـ) صاحب التصانيف الكثيره في الحديث والفقه والكلام والأدعيه، وكتابه هذا آخر كتاب ظهر بهذا الأسلوب وختم بكتابه هذا المنهج.

الثاني: أسلوب عدم الالتزام بألفاظ النصوص

لم يكن تأليف الفقه منذ مطلع القرن الرابع إلى عصر الشيخ الطوسي منحصرأ بتجريد المتون عن الأسانيد، بل كان هناك من يؤلّف على غير هذا النمط دون أن يلتزم في الإفتاء بتعابير النصوص، ومن الكتب التي أُلّفَت على هذا الأسلوب:

١. المستمسك بجبل آل الرسول للحسن بن علي بن أبي عقيل العماني (المتوفى حوالي ٣٢٩هـ) وصفه النجاشي بقوله: الحداء، فقيه متكلم، ثقه، له كتب في الفقه والكلام، وسمعت شيخنا أبا عبدالله يكثر الثناء على هذا الرجل. (١)

٢. تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة لمحمد بن أحمد بن الجنيد (المتوفى ٣٨١هـ) وصفه النجاشي بقوله: وجه في أصحابنا، ثقه، جليل القدر، صنف فأكثر، وسمعت بعض شيوخنا

ص: ٤٨

يذكر أنه كان عنده مال للصاحب عليه السلام وسيف أيضاً. (١)

٣. الاعلام فيما اتفقت عليه الإماميه من الأحكام للشيخ المفيد، استعرض فيه آراءه الشخصيه مع ذكر فقهاء سائر النحل مع ذكر حججهم والمناقشه فيها. وهذا اللون من التأليف يتوقف على مقدره علميه فائقه حتى يكون المؤلف ممارساً لآراء الفقهاء وعرض بعضها على بعض، ثم ترجيح ما هو الأتقن في نظره.

٤. الانتصار للسيد على بن الحسين المعروف بالشريف المرتضى (٣٥٥-٤٣٦هـ) يعرّفه النجاشي بقوله: حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه. (٢) وقد أُلّف كتابه هذا على غرار كتاب الإعلام لشيخه المفيد مع ذكر آراء الفرق الأخرى مع بيان آراء الإماميه.

٥. الناصريات في الفقه وهو أيضاً للشريف المرتضى يحتوي على ٢٠٧ مسائل استلّها الشريف المرتضى من فقه الناصر الكبير (جده لأُمّه) وشرحها وصحّحها واستدلّ على صحّتها من الكتاب والسنة والإجماع، وله كتب أخرى في هذا المضمار.

٦. الكافي لأبي الصلاح تقي الدين بن نجم الدين الحلبي (٣٧٤-٤٤٧هـ) وكتابه هذا دوره فقه ممزوج بقليل من الاستدلال، وقد طبع وانتشر؛ وله وراء ذلك: اللوامع في الفقه، ومختصر الفرائض الشرعيه لم نعثر عليهما. وقد طبع له تقريب المعارف في الكلام.

وكتابه هذا الكافي يعرب عن استقلاله في الفكر واعتماده على تفكيره الذاتي.

٧. المراسم العلويه للشيخ أبي يعلى حمزه بن عبد العزيز الديلمي المعروف بسلار (المتوفى ٤٤٨هـ) وله أيضاً المقنع في المذهب و التقريب في أصول الفقه.

٨. المبسوط للشيخ محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ) عالم كبير، ومحقّق متضلع، له باع طويل في الفقه والأصولين والرجال.

يعرّفه العلامة الحلبي بقوله: شيخ الإماميه، ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزله، ثقه، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب. (٣)

ص: ٤٩

١- (١). المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٠٦، رقم ١٠٤٨

٢- (٢). رجال النجاشي، ج ٢، ص ١٠٢، رقم ٧٠٦.

٣- (٣). الخلاصه، ص ١١٨.

وقد خدم الشيخ الفقه بأساليب مختلفه أشهرها كتاب الخلاف، فهو يعد فقهاً مقارناً يوقف القارئ على آراء فقهاء مختلف النحل، وقد تبع في ذلك شيخه السيد المرتضى حيث ألف كتاباً في ذلك المضمار.

وحصيله الكلام: أنّ أسلوب الإبداع في التعبير كان امتداداً للنمط الذي سار عليه بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام كزراره بن أعين، ومحمد بن مسلم وعبدالله بن بكير بن أعين ويونس بن عبد الرحمن وأخيراً فضل بن شاذان (المتوفى ٥٢٦هـ) مؤلف كتاب الإيضاح المطبوع.

فإنّ الفتاوى المنقوله عن هؤلاء المشايخ في الكافي تكشف عن وجود الأسلوب الإبداعي في عصر الأئمة وكتاب الإيضاح لابن شاذان خير شاهد على ذلك.

البصمات التي تركها المفيد وتلامذته على الفقه الإمامي

إشاره

قد تعرفت على أنّ الفقه الاستدلالي كان أمراً رائجاً في عصر أئمة أهل البيت عليهم السلام، وكان من رواد هذا المنهج زراره بن أعين ومحمد بن مسلم ويونس بن عبد الرحمن وفضل بن شاذان، ومع ذلك إنّ رواد هذا المنهج وأتباعه لم يكونوا من الكثره بمكان، بل كان الأسلوب الرائج هو أسلوب تجريد المتون عن الأسانيد أو الخروج عن هذا الإطار بشكل غير بارز، وأوّل من آثار ضجّه في الفقه الإمامي بعد ابن الجنيد والشيخ الصدوق، هو الشيخ المفيد، وذلك للأُمور التاليه:

١. لقد نحل الشيخ المفيد للفقه الإمامي منهجيه موضوعيه بعيده عن الجمود الذي كان عليه المحدثون، وعن الأساليب التي كانت على الخلاف من أصول أئمة أهل البيت كالعامل بالقياس والاستحسان وغيرهما، ففي هذا الجو المشحون بالتفريط والإفراط أخذ الشيخ بزمام الفقه ونفض عنه غبار الجمود وجعله في منحنى التكامل والازدهار.

٢. إنّ لأكثر فقهاءنا مع تثبتهم في الفقه فتاوى شاذه تخالف فتاوى مشاهير الفقهاء، ولكن شيخنا المفيد في منأى عن هذه الوصمه، فمع أنّه تلمذ على أيدي أهل القياس والاستحسان ولكنّه لم يتأثر بأفكارهم قيد أنمله، وقد أبعد القياس والاستحسان والاستصلاح عن فقهه.

٣. يعدّ الشيخ المفيد أوّل من صنّف كتاباً جامعاً في أصول الفقه مشتملاً على جميع

الأبواب، فإن من تقدّمه من العلماء ألفوا رسائل خاصه في بعض موضوعات علم الأصول ولم يصل إلينا كتاب جامع لجميع أبوابه.

وأما البصمات التي تركها تلامذه الشيخ المفيد لا سيما الشريف المرتضى والشيخ الطوسي فهي كالتالي:

١- التوسع في أصول الفقه

حيث إنّ الشريف المرتضى ألف كتباً في ذلك المضمار، سنعرض أسماءها.

أ. الذريعة في أصول الفقه حيث بلغ فيه الذروه في الاستدلال على قواعد الأصول.

ب. مسائل المفردات في أصول الفقه.

ج. مسائل الخلاف في أصول الفقه.

وتبعه الشيخ الطوسي حيث ألف كتاب عده الأصول على غرار كتاب السيد المرتضى، كما ألف أبو يعلى حمزه بن عبد العزيز الديلمي كتاباً في أصول الفقه أسماه بالتقريب، وبذلك توسّع الفقه الإمامي في دعم مسائل أصول الفقه.

٢- العناية بالفقه المقارن

فقد ألف الشيخ المفيد كتاب الاعلام في الفقه المقارن.

وتبعه تلميذه السيد المرتضى فألف الانتصار فيما انفردت به الإماميه، وهو تشتمل على ٣٣٤ مسأله حيث يستعرض فيه آراء سائر المذاهب ويناقش في أدلتها.

كما ألف الطوسي كتاب الخلاف في ذلك المضمار وبذلك فتحوا عهداً جديداً للفقه المقارن.

٣- التفريع والتخريج في ظل النصوص والقواعد المتوارثه عن أئمه أهل البيت عليهم السلام

فقد بلغ التفريع والتخريج على يد الشيخ الطوسي القمه، ما ترك فرعاً الآخاضه، ويعدّ كتابه المبسوط خير شاهد على ذلك، وقد مضى على تأليفه قرابه عشره قرون، ومع ذلك لم يؤلّف كتاب مثله، والكتاب مع كونه يحتوي على دوره فقهيه كامله، لكنّه

سلس الألفاظ، سهل

التناول، موجز في النقل، مختصر في الاستدلال، على خلاف ما نراه في كتابي التذكرة والمنتهى فأنهما في غاية البسط والتفصيل.

عصر الركود بعد رحيل الشيخ

خدم شيخ الطائفة الفقه الشيعي وقبله مشايخه الأجلاء خدمه جليله، فلم يتركوا موضعاً إلا ولجوه، ولا ثغراً إلا سدّوه، ولا حاجه إلا رفعوها، وقد بزغ من بين المشايخ نجم الشيخ في شتى المجالات، واستأثر بعواطف تلاميذه ومعاصريه، واستطاع أن يحتل في قلوبهم مكانه رفيعه، أهالت عليه هاله من القداسه، حتى عُدت مخالفته ومناقشه آرائه إهانه لشخصيته الفدّه.

نعم كان ذلك الطابع العام السائد، وإن وجد هناك من ناقش آراءه، فقد كانوا نزرأً يسيراً.

يقول الشيخ سديد الدين محمود الحمصي - وهو من علماء القرن السادس يصف تلك الفتره من الركود-: إنه لم يبق من الإماميه مفت على التحقيق، بل كلهم حاك.

وقال السيد ابن طاووس - بعد نقل كلام الحمصي - : فقد ظهر لي أنّ الذي يُفتى به ويُجاب على سبيل ما حُفِظَ من كلام العلماء المتقدمين.

ويقول الشهيد الثاني في كتاب الرعايه في علم الدرايه: إنّ أكثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يتبعونه في الفتوى تقليداً له، لكثرة اعتقادهم فيه، وحسن ظنهم به، فلما جاء المتأخرون وجدوا أحكاماً مشهوره قد عمل بها الشيخ ومتابعوه، فحسبوا شهره بين العلماء، وما دروا أنّ مرجعها إلى الشيخ، وأنّ الشهره إنّما حصلت بمتابعته. (1)

إلى غير ذلك من الكلمات التي تتهم هذه الفتره بالركود خصوصاً كلمات ابن إدريس في السرائر ومع أنّ هذا كان هو الطابع السائد، وقد تخلف عنه بعضهم فهذا هو ابن البراج الطرابلسي (٤٠٠-٤٨١هـ) فقد كان تلميذاً للسيد المرتضى وله زماله مع الشيخ الطوسي، ومع ذلك يناظر الشيخ الطوسي في قسم من المسائل، كما هو واضح لمن راجع كتاب المهذب، ج ١، ص ٢٤، ٢٥.

ص: ٥٢

١- (١). مقدمه معالم الدين، ص ٤٠٨، مبحث الإجماع، روضات الجنات، ج ٧، ١٦١.

نشوء المذاهب الأربعة وحصر الاجتهاد فيها

لقد تألق نجم المذاهب الأربعة من منتصف القرن الرابع إلى سقوط بغداد سنة ٥٦٥٦ هـ ، فسرت روح التقليد للأئمة الأربعة سرياً عاماً اشترك فيها العلماء وجمهور الناس .

لقد تلقى المتأخرون المذاهب الأربعة تراثاً إسلامياً بلغ من القداسه كأنه موحى من الله لا يمكن النقاش فيه، ولا يجوز الخروج عن إطاره فأصبحت نصوص الأئمة الأربعة كالوحي المنزل يجب است فراغ الوسع في فهم كلامهم ومؤدى لفظهم، فخلف ذلك فيما بعد آثاراً سلبية حالت دون تكامل الفقه، منها:

١. نشوء روح التقليد عند فقهاء تلك الأعصار، والتعصب لمذهب الأسلاف.

٢. كثره التخريج والتفريع والترجيح بين فقهاء المذاهب، فأنهم بدل أن يبذلوا جهودهم في فهم الكتاب والسنة انصبّت جهودهم في استنباط الفروع من الأصول الثابتة عند أئمة المذاهب، ولأجل ذلك كثر التأليف والتصنيف في هذه العصور وأكثرها يحمل طابع التخريج والتفريع، وقد حفظ تاريخ طبقات الفقهاء أسماء الذين برعوا في تلك الأعصار، وكلّ يحمل على عاتقه الدفاع عن المذهب الذى ينتحله ويتعصب له ويؤلف في فقه إمامه أو يشرح كتب من ألف من فقهه.

وقد خلف هذا الوضع أثراً سلبياً عجبياً وهو انتصار كلّ حاكم من الحكام لمذهب من المذاهب، فصار هذا سبباً لانقراض كثير من المذاهب التى وصفناها بالمذاهب البائدة.

فقد كانت الدولة العباسية تُثبت دعائم مذهب أبى حنيفة، فيولّى على القضاء من كان متبعاً لهذا المذهب، ولما استولى الفاطميون على مصر منعوا التفقه على مذهب أبى حنيفة، لأنّه مذهب الدولة العباسية وسمحوا بالتفقه على المذاهب الثلاثة المالكية والشافعية والحنبلية.

وقد انتهى الأمر إلى حصر المذاهب فى الأربعة مع أنّه حصر بلا دليل وإقفال لباب الاجتهاد الذى هو رمز خلود الشريعة.

وممن أَرخ لحصر المذاهب ويّين أنّه كان بدافع سياسى، هو العالم المصرى الشيخ المقرئى فى كتابه الخطط المقرئى، قال: استمرت ولاية القضاء الأربعة من سنة ٥٦٦٥ هـ ، حتّى لم يبق فى

مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب الإسلام غير هذه الأربعة، وعُودى من تمذهب بغيرها، وأنكر عليه، ولم يولّ قاض، ولا قبّلت شهادة أحد، ولا قُدّم للخطابه والإمامه والتدريس أحد، ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب، وأفتى فقهاء هذه الأمصار فى طول هذه المده بوجوب اتّباع هذه المذاهب وتحريم ما عداها، والعمل على هذا إلى اليوم. (١)

مضاعفات حصر المذاهب

قد تعرّفت على الدافع السياسى لحصر المذاهب فى الأربعة وإفقال باب الاجتهاد، وإليك بيان مضاعفات الحصر:

لقد أعقب حصر المذاهب فى الأربعة استيلاء الجمود والركود على الفقهاء منذ منتصف القرن الرابع الهجرى، فلم يكن لهم بُدّ إلا السير على ضوء هذه المذاهب، وإن أدركوا بذكائهم أنّ الحق فى غيرها، وربما امتلكوا مؤهلات فكرية لو استخدموها فى استنباط الأحكام لوصلوا إلى ما لم يصل إليه السابقون.

أمّا باب الاجتهاد، عند الشيعة فهو مفتوح على مصراعيه فلم يغلق منذ فتح بابه، وقد أنجبت المدرسه الشيعيه العديد من المجتهدين والفقهاء إلى يومنا هذا قد أحيوا الشريعة وأنقذوها من الانطماس والانكماش، فأفتوا بحرمة تقليد المجتهد الميت ولزوم الرجوع إلى المجتهد الحى، وصار هذا سبباً لانتعاش الاجتهاد وراج سوقه فى الجامعات الإسلاميه، واكتظت برؤاد العلم، فلم يزل المجتهد الحى مقلداً يأخذ بزمام الأمور إلى أن يفارق الحياه، فيقوم مقامه مجتهد آخر يرجع إليه الناس فى أمور دينهم ودنياهم، وبذلك صار الفقه الشيعى يساير سنن الحياه وتطورها، وصارت النصوص الشرعيه فى ظل الاجتهاد حيّه مرنه ناميه متطوره تتمشى مع نواميس الزمان والمكان فلا جمود حتّى يباعد الدين عن الدنيا ولا العقيدته عن الحياه.

وفى هذا تذكره للمفكرين من أهل السنّه فى أن يقوموا بإنهاض الفقه وإنعاشه حتّى يواكب مستجدات الزمان، وبالرغم من ذلك فنجد بعد هذه الفتره من خرج عن هذا النطاق

ص: ٥٤

وراح يفتى على ضوء اجتهاده من غير تقليد للأئمة الأربعة، منهم على سبيل المثال:

١. محمد بن محمد الغزالي المعروف بـ «حجه الإسلام» (٤٥٠-٥٥٥هـ) له تصانيف عديدة، منها: الوجيزه في فقه الشافعيه.

٢. عبدالعزيز بن عبد السلام الدمشقي (٥٧٧-٥٦٥هـ) صنف كتباً، منها: قواعد الأحكام في إصلاح الأنام.

٣. ابن دقيق العيد (٦٢٥-٥٧٠هـ) صنف كتباً، منها: الإلمام بأحاديث الأحكام.

٤. تقي الدين السبكي (٦٨٣-٥٧٥هـ) أحد مشاهير فقهاء الشافعيه، له: الابتهاج في شرح المنهاج للنووي.

٥. جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) له: الأشباه والنظائر في الفقه.

ومع أنّ التقليد وصل بالناس في نهايه أمرهم إلى تمسك كل فريق بمذهب إمامه وإسرافهم في التعصّب له وحبسهم الجهود على كتب علمائه، فقد نشطت في مصر حياه علميه جديده، وشارت بها في عصرنا هذا همم فتيه رغبت عن ذلك التعصب الجامد، وحفظت لكل مذهب حرمة - مراعيه أنّ المذاهب التي عليها جمهور المسلمين راجعه كلّها إلى أصل واحد - وهو دين الله الحقّ، ومستمدّه من بحر واحد هو كتاب الله وسنّه رسوله صلى الله عليه وآله، نظروا إلى ذلك، وإلى أنّ الناس كثيراً ما يتعرضون للحرج، وتلتوى عليهم السبل كلّما جدت بهم حاجه شخصيه أو اجتماعيه ووقفوا بها عند مذهب معيّن، على حين أنّهم لا يجدون في ذلك المذهب منفذاً للتخلص منها ولا حيله في تفاديها.

فلم يرق لدى المصلحين من رجال العلم أن يدعوا الأمر على هذا الجمود البغيض، ويتركوا الناس يجأرون بالشكوى من كلّ جانب، ولم يكن بدّ من العمل على تقريب مسافات الخلاف بين المذاهب المشهوره، والاتّجاه بالناس إزاء حاجاتهم إلى التماس المخرج في غير المذهب الذي يلتزمونه، متابعه للشريعه في رفقها، واقتباساً من سماحتها، وسيراً بالناس في أحداثهم ومقتضيات زمنهم على ضوء الإسلام الحنيف. (١)

ص: ٥٥

١- (١). محمد على السائيس، تاريخ الفقه الإسلامي، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

٥- تجديد الحياه الفقهييه فى القرن السادس

لقد سبق أنّ من جاء بعد رحيل الشيخ الطوسى من الفقهاء أذعنوا لفتاوى الشيخ واستدلالاته فلم يخرجوا عن ذلك الطور إلا قليلاً، حتّى ظهر على مسرح الفكر الفقهي فقيه فذ، ذو فكر وقّاد، وذهن جوّال، آب عن التقليد تابع لما يقوده إليه فكره ألا وهو محمد بن إدريس الحلى، فإنّه وقف وهو فى العقد الرابع من عمره على توقّف الركب الفقهي عن السير، وأنّ كلّ ما تمخضت عند الساحة الفكرية كان فى الواقع تقليداً للشيخ الطوسى ليس إلا، فشمّر عن ساعد الجد وأحدث ثوره عارمه فى حقل الاجتهاد والاستنباط، وإليك أسماء الفقهاء الذين الذى قاموا بتجديد الحياه الفقهييه فى القرن السادس وما بعده.

١. ابن إدريس مجدّد الحياه الفقهييه (٥٤٣ - ٥٩٨هـ): يعدّ ابن إدريس أوّل من خطا بالفقه خطوات واسعه، ولأجل أن يقف القارئ على مدى الجهود العلميه التى بذلها فى رفع المستوى العلمى والفقهي نذكر نص عبارته فى أوّل السرائر.

إنّى لمّا رأيت زهد أهل هذا العصر فى علم الشريعه المحمديه والأحكام الإسلاميه، وثناقلهم عن طلبها، وعداوتهم لما يجهلون وتضييعهم لما يعلمون، ورأيت ذا السن من أهل دهرنا هذا لغلبه الغباوه عليه وملكه الجهل لقياده، مضيعاً لما استودعته الأيام، مقصراً فى البحث عمّا يجب عليه علمه، حتّى كأنه ابن يومه ونتيج ساعته... ورأيت العلم عنانه

فى يد الامتهان، وميدانه قد عطل من الرهان تداركت منه الذماء الباقى، وتلافيت نفساً بلغت التراقى. (١)

فابن إدريس بكتابه هذا أول من نفض غبار الركود عن كاهل الفقه الشيعى، واقتفى أثره جلّ من تأخروا عنه وإن اختلفوا معه فى أشياء وأشياء، ولكن الضجّة التى أثارها تركت أثرها فى شحذ الهمم نحو عرض الفقه بأسلوب أكثر علميه.

وقد أصيب فى جهاده العلمى بوابل من الطعنات اللاذعه، لكنّها لم تؤثر فى عزمه الراسخ نحو ما تصبو إليه نفسه، وهو بتأليف كتابه الرائع السرائر قد قضى على التقليد الفكرى وأطاح به، وأخذ يطرح أفكاره فى ثنايا كتابه، مندداً بالمتفقّه والمقلّده، وهو مع إجلاله للشيخ الطوسى أخذ بيان المواضع التى يخالفه فيها مدعومه بالبرهان؛

٢. الفقيه معين الدين سالم بن بدران بن على المصرى (كان حياً عام ٥٢٩هـ) صاحب كتاب التحرير الحاوى على أحكام المواريث؛

٣. شمس الدين فخار بن معد بن فخار الموسوى الحائرى (المتوفى ٥٣٠هـ) له كتب، منها كتاب الحجّة على المذاهب إلى تكفير أبى طالب يروى عنه المحقّق الحلى (المتوفى ٥٧٦هـ) ويروى هو عن ابن إدريس الحلى؛

٤. نجيب الدين محمد بن جعفر بن نما الحلى (٥٦٥ - ٥٤٥هـ) شيخ الفقهاء فى عصره، وأحد مشايخ المحقّق الحلى؛

٥. نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلى (٦٠٢ - ٥٧٦هـ) الملقب بالمحقّق على الإطلاق، ويكفى فى مقامه أنّ كتابه شرائع الإسلام أصبح كتاباً دراسياً منذ تأليفه إلى يومنا هذا وصار محطاً للشرح والتعليق عبر قرون؛

٦. أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس (المتوفى ٥٧٣هـ) له تصانيف عديده، منها كتاب بشرى المحقّقين فى الفقه فى ستة مجلدات، وكتاب الملاذ فى الفقه فى أربعة مجلدات؛

٧. يحيى بن سعيد الحلى (٦٠١ - ٥٨٩هـ) مؤلف كتاب الجامع للشرائع فى الفقه؛

ص: ٥٨

٨. غياث الدين عبد الكريم بن أحمد بن طاووس (٦٤٨-٦٩٣هـ) له كتب منها الشمل المنظوم في مصنفى العلوم؛
٩. الحسن بن أبى طالب اليوسفى الآبى (كان حياً عام ٦٧٣هـ) مؤلف كتاب كشف الرموز وهو شرح لكتاب النافع للمحقق الحلى؛
١٠. جمال الدين الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى المعروف بالعلامة الحلى (٦٤٨-٧٢٦هـ) صاحب التصانيف العديده منها كتاب منتهى المطلب فى تحقيق المذهب؛
١٢. محمد بن مكى العاملى (٧٣٤-٧٨٦هـ) المعروف بالشهيد الأول، له تصانيف منها: الدروس الشرعيه فى فقه الإماميه؛
١٣. زين الدين بن على بن أحمد الجبى العاملى (٩١١-٩٦٦هـ) المعروف بالشهيد الثانى، وتصانيفه مفعمه بالتحقيق منها: مسالك الافهام فى شرح شرائع الإسلام؛
١٤. جمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثانى العاملى الجبى (٩٥٩-١٠١١هـ) من أشهر تصانيفه معالم الدين وملاذ المجتهدين؛
١٥. جمال الدين الخوانسارى (المتوفى ١١٢٥هـ) له تأليفات منها: شرح مفتاح الفلاح وحاشيه على شرح مختصر الأصول؛
١٦. بهاء الدين محمد بن الحسن المعروف بالفاضل الهندى (١٠٦٢-١١٣٧هـ) صاحب كتاب كشف اللثام عن قواعد الأحكام.

كان مطلع القرن الحادى عشر مسرحاً للتيارات الفكرية المختلفه، فمن مكبّ على العلوم الطبيعى كالنجوم والرياضيات والطب التى معيارها التجربة، إلى آخر متوغّل فى الحكمة والعرفان والمعارف العقلية التى لا تدرك إلاّ بقسطاس العقل، إلى ثالث مقبل على علم الشريعة كالفقه والأصول ومبادئهما.

وفى تلك الأجواء المشحونه، ظهرت المدرسه الأخبارية التى شطبت على العلوم العقلية بقلم عريض ولم تر للعقل أى وزن واعتبار لا فى العلوم العقلية ولا فى العلوم النقلية، ونادت ببطلان الاجتهاد والتقليد، وخطأت طريقتهما.

وقد رفع رايتها الشيخ محمد أمين بن محمد شريف الاسترابادى الأخبارى فى كتابه الموسوم بالفوائد المدنيه الذى ألفه فى المدينه المنوره أيام إقامته بها وتتلخّص فكرته فى الأمور التاليه:

١. عدم حجّيه ظواهر الكتاب إلاّ بعد ورود التفسير عن أئمّه أهل البيت عليهم السلام ، لما ورد من الأحاديث الناهيه عن تفسير القرآن بالرأى أوّلاً، وطروء مخصّصات ومقيّدات على عمومه وخصوصه ثانياً.

٢. نفى حجّيه حكم العقل فى المسائل الأصوليه وعدم الملازمه بين حكم العقل والنقل.

٣. نفى حجّيه الإجماع من دون فرق بين المحصل والمنقول.

٤. ادعاء قطعيه صدور كل ما ورد في الكتب الحديثيه الأربعة من الروايات لاهتمام أصحابها بتلك الروايات، فلا يحتاج الفقيه إلى دراسته أساندها أو تنويعها إلى الأقسام الأربعة المشهوره، كما قام به ابن طاووس وتبعه العلماء.

٥. التوقف عن الحكم إذا لم يدل دليل من السنه على حكم الموضوع، والاحتياط في مقام العمل، فالتدخين الذي كان موضوعاً جديداً آنذاك تُوقف عن الحكم فيه وروعي الاحتياط في مقام العمل بتركه.

هذه هي الأسس التي قامت عليها المدرسه الأخباريه.

إن الأخباريه بهذا المعنى منهج جديد ابتدعه الأمين الاسترآبادي فهي أخباريه المنهجيه، لها أسسها ودعائمها، وقد طرح الفكره بنحو البرهان والنقد على الأسس التي اعتمد عليها الأصوليون.

وبذلك يظهر أن الأخباريه بهذا المعنى لا صلها لها بالأخباريه في عصر الأئمه، فإن المراد منها في عصرهم هو من له رغبه بأخذ الحديث وجمعه وروايته في مقابل من كان له رغبه بالتفكير والتدبر في مفهوم الحديث وتحقيق معانيه.

لمحه من سيره المؤسس

إن مؤسس هذا المنهج كما عرفت هو محمد بن أمين الاسترآبادي (المتوفى ١٠٣٦هـ)، والسير في كتابه الفوائد المدنيه يوقفنا على أنه أخذ علم الأصول عن تقي الدين محمد النسابه، وعلم الحديث عن السيد محمد صاحب المدارك، يقول هو في ذلك الكتاب: قد قرأت شرح العضدي للمختصر الحاجبي في أوائل سنّ في دار العلم شيراز على أعظم العلماء المحققين وحيد عصره وفريد دهره، الشاه تقي الدين محمد النسابه في مده أربع سنين قراءه بحث وتحقيق وتدقيق. (١)

ويقول في موضع آخر: أول مشايخي في علم الحديث والرجال ومن تشرفت بالاستفاده

ص: ٦٢

وأخذ الإجازة منه في عنفوان شبابه في مشهد المقدس الغروي هو السيد السند والعلامة الأوحد صاحب مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام.

وقرأ أيضاً على يد الرجالي المعروف ميرزا محمد الاسترآبادي، وبذلك يعلم أنه أظهر الفكره الأخباريه بعد ما درس الأصول والرجال والحديث، كما يظهر من نفس الكتاب أنه قرأ الرياضيات والفلكيات والحكمه.

الأخباريه بين التطرف والاعتدال

تأثرت الأوساط العلميه بالتيار الأخباري وذاع صيته وكثر أتباعه، وهم بين متطرف كالأمين الاسترآبادي الذي كان يطعن على العلماء ويتهمهم بالعدول عن منهج أهل البيت عليهم السلام، وبين معتدل يتبنى نفس الفكره مع التبجيل والتكريم للمخالف كالمحدث يوسف البحراني (المتوفى ١١٨٦هـ).

ولنذكر جملة ممن تأثر بهذا المنهج من غير تعرض للمتطرف وغير المتطرف، بل نذكر الجميع على حد سواء.

١. زين الدين علي بن سليمان (المتوفى ١٠٦٤هـ)، من مصنفاته رساله في الصلاه؛

٢. محمد تقى المجلسي الأول (١٠٠٣-١٠٧٠) له كتب منها حليه المتقين؛

٣. خليل بن غازي القزويني (١٠٠١-١٠٨٩) له كتاب الصافي (بالفارسيه) وهو شرح للكافي؛

٤. الفيض الكاشاني (١٠٠٧-١٠٩١هـ) من تصانيفه في الفقه: مفاتيح الشرائع؛

٥. عبد علي العروسي الحويزي (كان حياً عام ١٠٧٣هـ) له كتاب: نور الثقلين في تفسير القرآن؛

٦. محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١٠٣٣-١١٠٤هـ) من أشهر تصانيفه كتاب الوسائل؛

٧. السيد هاشم بن سليمان البحراني التوبلي (المتوفى ١١٠٧هـ) له كتاب تنبيهات الأديب في رجال التهذيب؛

٨. محمد باقر بن محمد تقى المجلسي الثاني (١٠٣٧-١١١٠هـ) من أشهر تصانيفه: بحار الأنوار وهو موسوعه كبرى طبع في

١١٠ أجزاء؛

٩. نعمه الله بن عبدالله الجزائرى (المتوفى ١١١٣هـ) له كتب، منها: شرح التهذيب

١٠. سليمان بن عبدالله البحرانى (١٠٧٥-١١٢١) له كتاب الأربعين فى الإمامه؛

١١. عبدالله بن صالح البحرانى السماهيجى (١٠٨٦-١١٣٠هـ) من تأليفه كتاب جواهر البحرين فى أحكام الثقلين.

١٢. الشيخ يوسف البحرانى (١١٠٧-١١٨٦هـ) من أشهر كتبه الحدائق الناضره فى أحكام العتره الطاهره.

هذه لمحه خاطفه عن رواد الأخباريه منذ أن رفع رايتها الأمين الاسترابادى ودامت ما يقرب من قرنين من الزمان، وانتهت بظهور الوحيد البهبهانى الذى هدم أركانها بمعوله وقضى عليها بفكره الوقاد، وحججه الباهره القايره، وبراهينه الساطعه القانع، وجهاده المتواصل، فدحض حججها واستطاع أن يوقفها عند حدها، ومنذ ذلك الوقت بدأ النشاط الأخبارى بالفتور، ولم يبق من معالمه شىء إلا أنه ترك مخلفات وآثاراً غير محموده عند المتأخرين من العلماء.

رواد الاجتهاد فى العصر الأخبارى

وفى خضم نشاط التيار الأخبارى استمر أيضاً النشاط الاجتهادى على يد جمع من المفكرين لم ينخرطوا فى تيار الأخباريه الجارف، بل صمدوا أمامه وأخذوا يدافعون عن منهج الاجتهاد بالأدله القاطعه على الرغم من قلّه عددهم.

١. السيد حسين بن رفيع الدين محمد بن الأمير شجاع الدين الاصفهانى الملقب بسطان العلماء (المتوفى ١٠٦٤هـ)، ومن أشهر تأليفه تعليقه على معالم الأصول وعلى زبده الشيخ البهائى.

٢. عبدالله بن محمد التونى البشروى الرضوى (المتوفى ١٠٧١هـ)، من تأليفه كتاب الوافيه.

٣. حسام الدين محمد صالح بن أحمد المازندرانى (المتوفى ١٠٨٠هـ) مؤلف كتاب الفخريه فى الفقه.

٥. محمد باقر بن محمد مؤمن الخراسانى السبزوارى (١٠١٨-١٠٩٠هـ) له شرح إرشاد العلامة سّمّاه ذخيره المعاد فى شرح الإرشاد.

٦. حسين بن جمال الدين محمد الخوانسارى (المتوفى ١٠٩٨هـ) له مؤلفات منها شرح الدروس.

٧. جمال الدين بن حسين الخوانسارى له حاشيه على شرح مختصر الأصول.

٨. محمد بن الحسن الشيروانى (المتوفى ١٠٩٩هـ) له مصنفات منها شرحه على شرائع المحقق.

٩. بهاء الدين محمد بن الحسن الاصفهانى المعروف بالفاضل الهندى (١٠٦٢-١١٣٧هـ) صاحب كتاب كشف اللثام على قواعد الأحكام.

ص: ٦٥

اشاره

لقد بلغ النشاط الأخباري ذروته وعمّت أفكاره كافة المراكز، إلى أن قام رجل العلم والقلم والتفكير والتحقيق محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني (١١١٨-١٢٠٦هـ) فقد أحسّ بخطوره الموقف، فانتقل من النجف الأشرف إلى كربلاء وهي يومئذ معقل الأخباريين يتزعمها الفقيه الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق الناضرة، ثم وقف يوماً في الصحن الشريف ونادى بأعلى صوته: أنا حجه الله عليكم، فاجتمعوا عليه، وقالوا: ما تريد؟ فقال: أريد من الشيخ يوسف يمكنني من منبره ويأمر تلامذته أن يحضروا تحت منبري، فأخبروا الشيخ يوسف بذلك، وحيث إنّه كان يومئذ عادلاً عن مذهب الأخباريه خائفاً من إظهار ذلك من جهّالهم طابت نفسه بالإجابة. (١)

وشكّلت هذه الحادته منعطفاً تاريخياً في قلب الموازين لصالح الأصوليين حيث وضع المحقّق البهبهاني أصابعه على النقاط الحساسه التي كانت الأخباريه تتشدق بها.

وقبل أن ندخل في صلب الموضوع نسلط الأضواء على سيره المحقّق البهبهاني، والدور الذي لعبه في إحياء التيار الاجتهادي، وإخراج المجتمع من ورطه الأخباريه.

حياه المحقّق البهبهاني وسيرته

اشاره

ولد المحقّق محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني عام ١١١٨هـ. ق في اصفهان، قرأ المقدمات

ص: ٦٧

فى موطنه، ثم انتقل إلى النجف من جزاء نشوب القلاقل والفتن وأكمل فيها دروسه عند العلمين الجليلين: السيد محمد الطباطبائي البروجردى، والسيد صدرالدين القمى المشهور بالهمدانى شارح كتاب وافية الأصول، ولما تزود من معين تلك الحوزه انتقل حينها إلى بهبهان معقل الأخباريين فى ذلك الزمان، وقد أحس بعد حقه من الزمن أنه لو هاجر إلى العتبات المقدسه والمراكز العلميه فيها لأنجز عطاءً ضخماً.

فنزول النجف الأشرف ولم يلبث فيها إلا قليلاً ثم انتقل إلى كربلاء حيث كانت تضحج بالأخباريين يومذاك، وبذل جهوداً جباره فى سبيل تقويض الأصول التى قامت عليها الأخباريه.

والأساليب التى اعتمدها المحقق فى هذا السبيل هى كالتالى:

١- حججه الكتاب

ذهبت الأخباريه إلى أن العمل بظواهر القرآن تفسير بالرأى تشمله الروايات المستفيضه الوارده فى النهى عن تفسير القرآن بالرأى.

وأجاب المحقق: أن التمسك بظواهر القرآن بعد الفحص عن مخصصها ومقيدها وناسخها وما ورد حولها عن أئمه أهل البيت عليهم السلام ليس إلا عملاً بالقرآن وتدبراً فيه، وأين هو من تفسير القرآن بالرأى!؟

٢- حججه العقل

قام المحقق البهبهانى بتأليف رساله فى الحسن والقبح العقليين وأثبت فيها حججه حكم العقل فى المستقلات العقليه، وأنه لا صلح لحديث:

«إن دين الله لا يصاب بالعقول» بهذا النمط من الاستدلال كما ادّعت الأخباريه.

٣- حججه الإجماع

أخذت الأخباريه سنداً على الأصوليين بأنهم يعتمدون على الإجماع مع أن الإجماع أصل لأهل السنّه، غير أن محققنا البهبهانى ردّ عليهم من خلال التنبيه إلى الاختلاف الجوهرى بين

الإجماع عند الفريقين، فإنَّ السنَّه تری أنَّ الإجماع حجَّه بما هو إجماع فی حین انَّ الشیعہ تری أنَّ الإجماع حجَّه باعتبارہ طریقاً إلى تحویل قول المعصوم علی الأسالیب المقرره فی علم الأصول.

٤- عدم قطعیه أخبار الكتب الأربعة

لقد أفرط الأخباریون لما قالوا بقطعیه تمام الأحادیث الوارده عن أنمَّه أهل البيت علیهم السلام ، وبذلك استغنوا عن علم الرجال.

ثمَّ إنَّ المحقِّق البهبهانی أخذ بتفنید تلك القرائن التي اعتمد علیها الأخباری فی قطعیه الأخبار فی رساله الاجتهاد والأخبار.

ابتكاره الأصولیه

لقد تمَّع البهبهانی بذهن وقَّاد، وذكاء مفرط ساعده علی ابتكار قواعد وأسالیب جدیده فی علم الأصول، منها:

١. إذا تعلَّق الشك بأصل التكلیف فالأصل هو البراءه، وقد استدللَّ البهبهانی علیہ بحكم عقلي فطري هو قبح العقاب بلا بیان.
 ٢. عین المحقِّق البهبهانی للجمع والترجيح ضابطه كليہ، وهي: انَّ الجمع لو كان أمراً مقبولاً عند العقلاء وسائداً بينهم فالجمع مقدَّم علی الترجيح، وأما إذا لم يكن الجمع مقبولاً فهو من موارد الترجيح. وبذلك أثبت انَّ الجمع التبرعی بلا شاهد لا دليل علیہ.
 ٣. إذا تعارضت الروایه مع القاعده القطعیه العامه، فالمشهور هو تقديم النص علی القاعده، علی خلاف ما علیہ المحقِّق البهبهانی حیث قدَّم القطعی علی النص الظنی.
 ٤. كان الطابع العام السائد علی فقه القدماء هو جعل الأصول العمليہ فی رتبہ الأمارات، وقد جاء المحقِّق البهبهانی ففرق بينها، وأثبت انَّ الأصل دليل حیث لا دليل.
- إلى غير ذلك من الأفكار الرائعه التي تكاملت فيما بعد علی يد تلامذته منهم علی سبيل المثال روَّاد مدرسه البهبهانی:

١. المولى مهدي النراقي (المتوفى ١٢٠٩هـ) مؤلف كتاب مستند الشيعة في أحكام الشريعة.
٢. السيد محمد مهدي بحر العلوم (المتوفى ١٢١٢هـ) مؤلف الفوائد الرجالية في ثلاثة أجزاء.
٣. محمد جواد العاملي (المتوفى ١٢٢٦هـ) مؤلف الموسوعة الفقهية الشهيرة مفتاح الكرامه في عشره أجزاء.
٤. جعفر كاشف الغطاء (المتوفى ١٢٢٧هـ) مؤلف كشف الغطاء.
٥. الميرزا أبو القاسم القمي (المتوفى ١٢٣١هـ) مؤلف كتاب قوانين الأصول.
٦. السيد علي الطباطبائي (المتوفى ١٢٣١هـ) صاحب الموسوعة الفقهية رياض المسائل.

الاجتهاد عند أهل السنّه عقيب القرن السابع

لقد عرفت العوامل التي أدت إلى غلق باب الاجتهاد، ففي هذا الدور أخذ الفقه بالانحطاط، وانتهى الأمر به إلى الجمود وساد الفكر التقليدي المغلق كما ساد الاكتفاء بنقل كلّ ما في الكتب المذهبية الفقهية دون مناقشه، وبالتالي أصبح طالب الفقه يدرس كتاب فقيه معين من رجال مذهبه فلا ينظر إلى الشريعة وفقهها إلا من خلال سطره.

نعم وجد في هذه الفترة فقهاء كسروا طوق التقليد وقد ألمعنا إلى أسمائهم فيما تقدّم. ولكن هذا العدد كان قليلاً بالنسبه إلى عظم الرقعه الإسلاميه وسعه مدارسها، وكثره المترجمين عنها.

يقول الأستاذ مصطفى الزرقاء: ففي هذا العصر ساد الفكر التقليدي المغلق، وانصرفت الأفكار عن تلمس العلل والمقاصد الشرعيه في فقه الأحكام إلى الحفظ الجاف، والاكتفاء بتقبّل كلّ ما في الكتب المذهبيه دون مناقشه.

إلى أن قال: وفي أواخر هذا الدور حلّ الفكر العامي محلّ الفكر العلمي لدى كثير من متأخري رجال المذاهب الفقهيه.

وقد شاعت كنتيجه لذلك طريقه «المتون» في التآليف الفقهيه وأصبحت هي الطريقه السائده العامه، وحلّت كتب المتأخرين فيها محلّ كتب المتقدمين القيمه في الدراسه الفقهيه.

وطريقه المتون هذه يعمد فيها المتأخرون إلى وضع مختصرات يجمعون فيها أبواب العلم كلها في ألفاظ ضيقه يتبارون فيها بالإيجاز، حتى تصل إلى درجه المسخ أو الألغاز، وتكاد كل كلمه أو جمله تشير إلى بحث واسع أو مسأله تفصيليه كمن يحاول حصر الجمل في قاروره ويسمى هذا المختصر متناً، ثم يعمد مؤلف المتن نفسه، أو سواه إلى وضع «شرح» على المتن لإيضاح عباراته، وبسط تفاصيل مسأله والزياده عليها.

ثم توضع من قبل آخرين تعليقات على تلك الشروح تسمى «الحواشى»، ثم توضع على تلك الحواشى ملاحظات تسمى تقارير. (١)

ومن أبرز نتاجات أهل السنه فى هذا الدور هى الفتاوى الستارخانيه، والخانيه والبزايه والحامديه والهنديه.

ص: ٧١

١- (١). المدخل الفقهي العام، ج ١، ص ١٨٦، ١٨٧.

إنَّ الحركة العلميه التي تزعمها الوحيد البهبهاني قد بلغت ذروتها عن طريق تلاميذه وتلاميذه تلاميذه، فاختط الفقه والأصول منهجاً جديداً في البحث كان استمراراً للمنهج العلمى الذى وضع بنيانه المحقق البهبهاني.

وكان النصيب الأوفر في قياده هذه الحركة لعلمين كبيرين، أعنى بهما:

١. الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر.

٢. الشيخ مرتضى الأنصارى.

ولأجل إيقاف القارئ على مكانتهما العلميه والبصمات التي تركاها على جبين الفقه والأصول نذكر لمححه من سيرتهما.

١- الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر

أمياً الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر فقد كان من نوابغ علماء عصره، ولد في النجف الأشرف عام ١١٩٦هـ (وقد قيل في ميلاده غير ذلك) وأخذ المقدمات وغيرها عن: حسن محيي الدين الحارثي الجامعي، وقاسم بن محمد بن أحمد محيي الدين الجامعي (المتوفى ١٢٣٧هـ)، والسيد حسين بن أبي الحسن موسى الشقرائي النجفي.

وحضر على أعلام عصره، كالسيد محمد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامه جعفر بن خضر الجناحي النجفي صاحب كشف الغطاء وابنه موسى كاشف الغطاء.

وتبحر في الفقه وأكب على التأليف والتدريس، وسمت مكائته في الأوساط العلميّة، وصار ممّن يشار إليه بالرسوخ في العلم، وسعه الاطلاع، وبراعه البيان، وجوده التقرير.

ثمّ آلت إليه رئاسه الطائفه والمرجعيه في التقليد في منتصف القرن الثالث عشر وتفرد بالزعامة مع وفره الفقهاء الكبار في عصره، وعلاصيته وقصده رواد العلم من أماكن شتى.

وقد تتلمذ عليه طائفه، منهم: عبد الحسين الطهراني المعروف بشيخ العراقيين، ومحمدحسن آل ياسين الكاظمي، وحبیب الله الرشدي، والسيد حسين بحر العلوم الطباطبائي، والسيد حسين بن محمد الكوهكمري، والسيد حسن الطباطبائي اليزدي المدرس، وعبد الله نعمه العاملي.

وصنف كتابه الشهير جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام الموسوعه الفقهيّه التي فاقت جميع ما سبقها من الموسوعات سعه وجمعاً وإحاطه بأقوال العلماء أدلّتهم، فوق الكتاب توفيقاً منقطع النظير في إقبال أهل العلم عليه رجوعاً ونسخاً.

وأهمّ ما تتميز به هذه الموسوعه:

1. أنه كتاب لم يؤلّف مثله في سعته وإحاطته بأقوال العلماء وأدلّتهم ومناقشتها.
2. أنه كتاب كامل في أبواب الفقه كلّها، جامع لجميع كتبه.
3. أنّ جميع أجزائه على نسق واحد وأسلوب واحد، وبنفس السعه التي ابتداء بها، انتهى إليها.
4. أنّ كتابه هذا يغني عن كثير من الكتب الفقهيّه وفي الوقت نفسه لا يستغني بها عنه.
5. احتوى على كثير من التعريفات الفقهيّه النادره بما لا تجد في غيرها من الموسوعات الأخرى، فهو جامع لأهمّ المسائل وفروعها.
6. والطابع العام الذي يسود فقهه هو دعم الرأي المشهور بين الفقهاء من عصر أصحاب الأئمّه إلى يومنا هذا بطرق ووجوه مختلفه والإعراض عن الرأي الشاذ.
7. أنه قدّس سرّه كان يجتهد على ضوء الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وفي الوقت نفسه لا يفوته فيما إذا طرأت على المسأله عناوين ثانويه تغيير مسير المسأله وحكمها.
8. كان قدّس سرّه يهتم بكلّ ما يمكن أن يكون له دخل في استنباط الحكم، وبذلك كان

يرجع إلى معاجم اللغه ودواوين الشعراء وأقوال أهل السنّه وفقه الرضا وغير ذلك، فلا يخرج عن المسأله إلا وقد أشبعها بحثاً واحتمالاً ودليلاً.

٢- الشيخ مرتضى الأنصاري

إشاره

ومن رواد الحركه العلميه التي أسسها المحقق البهبهاني هو الشيخ المحقق المدقق مرتضى بن محمد أمين المعروف بالأنصاري، الذي ولد عام ١٢١٤هـ في بلده دزفول، وتعلّم الدروس الابتدائيه في موطنه، ثم شرع في الفقه والأصول، ونال مرتبه ساميه فيها، ولم تقنع نفسه بما تعلم فيه، فأعدّ العده لزياره العتبات المقدسه عام ١٢٣٢هـ وله من العمر آنذاك ١٨ سنه، فورد كربلاء المقدسه ومكث فيها أربع سنين تردّد خلالها إلى حلقات دروس السيد محمد بن علي المعروف بالسيد المجاهد (المتوفى ١٢٤٣هـ) مؤلف كتاب المناهل في الفقه والشيخ محمد شريف العاملي المعروف بشريف العلماء (المتوفى ١٢٤٥هـ)، ثم هاجر إلى النجف الأشرف فحضر هناك دروس المحقق الشيخ موسى كاشف الغطاء قرابه سنتين.

ثم عاد من العراق متوجّهاً إلى موطنه عام ١٢٣٩هـ، فمكث فيها مده قليله ثم جاب مدن إيران للاستفاده من علمائها، ثم رجع قافلاً إلى العراق فهبط النجف الأشرف وكانت الرئاسة العلميه على عاتق علمين كبيرين هما:

١. الشيخ علي بن جعفر كاشف الغطاء (المتوفى ١٢٥٤هـ).

٢. الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر (المتوفى ١٢٦٦هـ).

ولما لبى الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر نداء ربّه عام ١٢٦٦هـ انتخب الشيخ بإيضاء منه مرجعاً للشيعة، فصغت له القلوب والأفكار وانتقلت الزعامه العلميه إليه بلا منازع، وقام بأعبائها بحزم وحكمه وإرادته صلبه إلى أن لبى نداء ربّه ليله الثامن عشر من شهر جمادى الأولى من شهور عام ١٢٨١هـ.

هذه إمامه عابره وعرض خاطف لحياه الشيخ الأعظم الذي كرّس حياته في التدريس والتأليف وإعداد العلماء وتربيته المجتهدين وإرساء دعائم النهضه العلميه الحديثه التي تعدّ بحق ثوره علميه كبرى قلما أتفق نظيرها في العصور السابقه.

ترك الشيخ آثاراً جليله لم يزل بعضها مداراً للتدريس فى الحوزات العلميه، وأخص بالذكر كتابين قيمين وهما للشيخ خلوداً فى التاريخ، هما:

الأول: كتاب الفرائد المشهور بالرسائل، وقد خدم العلم وأهله بهذا الكتاب القيم خدمه عظيمه وطرح فيه أفكاراً بكاراً، تلخصت فى:

١. تحرير أحكام القطع والظن، وقد قسم الظن إلى ظن خاص وظن مطلق، وأعطى لكل حكمه؛

٢. قام فى رساله البراءه والاشتغال بتبيين مجاريهما، وقد كانت غير منقحه فى كلمات السابقين؛

٣. قرر موقف الدليل الاجتهادى من الأصل العملى وبالعكس، وأنهما لا يحتج بهما معاً وإن كان مضمونهما واحداً؛

٤. قام فى رساله الاستصحاب بعقد تنبيهات بعد الفراغ من إثبات حجتيه عن طريق الأخبار، أودع فيها أفكاره وآراءه البديعه.

الثانى: كتاب المكاسب: هذا هو الكتاب الثانى الذى تدور حوله حلقات الدراسه والبحث.

رؤاد منهجه

لقد تخرج على منهج الشيخ الأنصارى عدد كبير من الفقهاء والمجتهدين الذين تسلّموا منصبه الرئاسه العلميه والزعامه الدينيه.

١. محمد كاظم الخراسانى الهروى (١٢٥٥-١٣٢٩هـ) صاحب التصانيف الكثيره التى منها كفايه الأصول؛

٢. السيد ميرزا حسن المجدد الشيرازى (١٢٣٠-١٣١٢هـ)؛

٣. السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى النجفى صاحب العروه الوثقى (١٢٤٧-١٣٣٧هـ) له تأليفات منها تعليقه على مكاسب

الشيخ الأنصارى؛

٤. محمد حسين النائينى (١٢٧٤-١٣٥٥هـ) وقد دون تلاميذه أفكاره وبحوثه فى الفقه والأصول على وجه قلّ نظيره؛

٥. ضياء الدين بن محمد العراقي النجفي (١٢٧٨-١٣٦١هـ) من مصنفاته: كتاب المقالات الأصوليه، وأيضاً دوره فقهيه وقد انتشر بعض أجزاءها؛

٦. الشيخ محمد حسن الاصفهاني (١٢٩٦-١٣٦١هـ) مؤلف كتاب نهايه الدرايه في شرح الكفايه في جزئين؛

٧. الشيخ عبدالكريم الحائري (١٢٧٤-١٣٥٥هـ) له كتب منها: درر الأصول، وكتاب الصلاه؛

٨. السيد حسين بن علي بن أحمد البروجردي (١٢٩٢-١٣٨٠هـ) وله رسائل فقهيه كثيره، مضافاً إلى ما ألفه في الرجال من الطبقات وغيرها، وقد وضع أسساً خاصه في الرجال لها ميزتها؛

٩. السيد محسن الحكيم (١٣٠٦-١٣٩٠هـ) من تأليفه: مستمسك العروه الوثقى شرح استدلالى على العروه الوثقى الطائر الصيت، حقائق الأصول شرح على كفايه الأصول، دليل الناسك، ونهج الفقاهه شرح على متاجر الشيخ الأنصاري؛

١٠. السيد الإمام روح الله الموسوي الخميني (١٣٢٠-١٤٠٩هـ) حيث ترك ثروه فقهيه كبيره نشير إلى بعضها: المكاسب في خمسہ أجزاء، و تحرير الوسيله إضافه إلى دورات أصوليه؛

وقد قام السيد الإمام قائد الثورة الإسلاميه بعد الإطاحه بنظام الشاه بإلقاء العديد من المحاضرات السياسيه والاجتماعيه، والأخلاقيه خلال ١٠ سنوات، وقد جمعت وطبعت باسم صحيفه النور في أزيد من عشرين جزءاً.

إنّ شخصيه الإمام الخميني شخصيه لامعه أثبت بثورته أنّ الإسلام دين للماضي والحاضر والمستقبل، وأنّه ليس للإنسان المتحصّر إلاّ التمسك بأهداب هذا الدين القيم؛

١١. السيد أبو القاسم الخوئي (١٣١٧-١٤١٣هـ) له مصنفات فقهيه كثيره منها: رساله في اللباس المشكوك المطبوع عام ١٣٦١هـ، منهاج الصالحين وهي رساله فتوائيه في جزئين، تكمله المنهاج، وله تقارير أصوليه وفقهيه بقلم تلاميذه؛

١٢. السيد محمدرضا الكلبايكاني (١٣١٦-١٤١٤هـ) وهو أحد أكابر تلامذه الشيخ عبد الكريم الحائري مؤسس الحوزه العلميه في قم المقدسه وأحد المراجع الكبار في عصره، له تصانيف كثيره منها: كتاب الحج، ولايه الفقيه، الشهادات، الدر المنضود في أحكام الحدود، نتائج الأفكار، كتاب الطهاره.

إلى غير ذلك من الأعلام والمراجع العظام الذين ارتووا من المنهل العذب لأستاذ الفقهاء الشيخ الأنصاري تلميذ بعد تلميذ،
عصراً بعد عصر.

إعادة النشاط الفقهي عند أهل السنّة

قد عرفت الوضع المزرى الذى وصل إليه الفقه السنّي في الأوضاع والظروف الخاصه إلى أوائل القرن الثالث عشر، فقلّما تجد فيه
إبداعاً فقهياً أو تأليفاً ابتكارياً أو مجتهداً مطلقاً من دون التزام بمذهب خاص إلا بما تعرفت عليهم.

غير أنّ الفقه السنّي استعاد نشاطه عند مختتم القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر، وهذا ما يسمّيه كتاب أدوار الفقه السنّي
بدور التجديد وإعادة النشاط الفقهي إلى الحياه العصريه، ومبدأه تأليف مجله الأحكام للدوله العثمانيه سنه ١٢٨٦هـ ، ويعزو
السبب لهذا التجديد هو الاتصال الوثيق بين الدوله العثمانيه والدول الغربيه، فقد دفع بها إلى تدوين مجموعه قوانين تكون
دستوراً رسمياً للدوله فى العدليه والقضاء، وألّقت هذه المهمه على عاتق لجنه حيث أصدرت فى سنه ١٢٨٦هـ مجله الأحكام
العدليه بصفه قانون مدنى عام من الفقه الحنفى وقسمتها إلى كتب وكلّ كتاب إلى أبواب أولها البيوع وآخرها القضاء.

فشكّلت فيما بعد النواه الأولى لتطوير الفقه فى هذا العصر وما بعده، وتابعت إنشاء المجامع الفقيهيه ومجالس الإفتاء، وقيام العلماء
بالاجتهاد فى المسائل المستجده والوقائع الجديده، فاجتهدوا فى موضوعات متعدده مثل التأمين والشركات والأسهم وزكاه
الأسهم وأطفال الأنابيب وموت الدماغ والتشريح، وقامت الدعوه إلى الاجتهاد الجماعى مقام الاجتهاد الفردى.

ثم تلاها إقامت الندوات الفقيهيه والمؤتمرات القانونيه، فصار فى ذلك إنهاض للمهم فى سبيل تطوير الفقه السنّي وإخراجه من
حيز الجمود إلى الحركه ومسايره الأحداث المستجده، ولم يزل الركب سائراً على هذا الطريق.

كلّما تكاملت نواحي الحضاره، وتشابكت وتعدّدت ألوانها، واجه المجتمع أوضاعاً وأحداثاً جديده، وطُرحت عليه مشاكل طارئه لا عهد له بها في الأزمنه السابقه، إذ لم تتعرض تشريعاتها لأي من هذه الأوضاع والأحداث والمشاكل بحكم من الأحكام، إذن فحاجه المجتمع إلى قوانين وتشريعات جديده لا تزال تتزايد كلّ يوم تبعاً لذلك.

إنّ العصر الحاضر يتميّز عمّا سبقه من الأعصار بحجم هائل من المستجدات والمتطورات ممّا حدا بالحكومات إلى مواجهتها من خلال اللجوء إلى القوانين الوضعيه، سواء أوافقت التشريع الإلهي أم لا، وقد سارت في هذا السبيل كافه الحكومات العلمانيه، ومن سوء الحظ متابعه الحكومات الإسلاميه لهذا النوع من القوانين بذريعه عدم استجابته القوانين الإسلاميه لمتطلبات العصر، ولم تُكلّف نفسها عناء البحث والتنقيب واستنطاق الكتاب والسنة لوضع الحلول للمشاكل العالقه التي تواجهها.

فالواجب يحتم على الحكومات الإسلاميه، العدول عن هذه الطريقه التعيسه والرجوع إلى الكتاب والسنة وسائر المصادر التي بين أيدينا، وذلك لأنّ التشريع الإسلامى يحتوى على عناصر توفّر له البقاء والخلود ومواكبه العصر:

١. التشريع الإسلامى ذو ماده حيويه خلّاقه للتفاصيل بحيث يتيسر معها استنباط الأحكام الشرعيه فى كلّ عصر من الأعصار؛

٢. الاعتراف بحجّيه العقل في مجالات خاصه: فالعقل أحد الحجج الشرعيه وفي مصافّ المصادر الأخرى للتشريع، وبه يُكشف الحكم الشرعي وتبين وجهه نظر الشارع في مورده، إذ من الممتنع أن يحكم العقل بشيء ولا يحكم الشرع على وفقه فضلاً عن الحكم بخلافه، فالملازمه بين العقل والشرع قطعيه، إنّما المهم هو تبيين مجالات حكم العقل، فليس المراد منه القياس الظني أو الاستحسان الشخصي أو غير ذلك من الأدلّه الظنيّه، بل المراد ما يستقل العقل بلزوم الإتيان به أو بلزوم الترك لأجل إدراكه حسن الشيء الذاتي أو قبجه، فإنّ حكمه بحسن الشيء بما هو هو، أو قبجه بما هو هو يقع مصدراً لاستكشاف الحكم الشرعي، على ما هو محرر في محله.

ولا تنحصر حجّيه العقل في مجال الحسن والقبح، إذ للعقل دور كبير في استنباط كثير من الأحكام التي يصلح للعقل القضاء فيها ويقدر على إدراك الحكم ومناطه، نظير الملازمه بين وجوب الشيء ووجوب مقدّمته، ووجوب الشيء وحرمة ضده أو عدمهما، وجواز اجتماع الأمر والنهي وعدمه وصحّه العباده والمعامله وفسادهما، وإجزاء الأوامر الاضطراريه والظاهريه والأحكام المتفرعه على تنجيز العلم الإجمالي، وما يستقل به العقل عند اليأس عن الأدله السمعيه فيحكم بالبراءة أو الاشتغال أو التنجيز، حسب ما اقتضاه المقام، بل له دور واسع في باب المعاملات وغيرها.

فهذه الملازمات وغيرها، من الأحكام العقليه مصادر لاستنباط كثير من الأحكام واستكشاف ما هو المرضي لدى الشارع يستريح إليه الفقيه في تأسيس الحكم الشرعي أو تحديده، وفي تشخيص الوظيفه العمليه عند اليأس عن العثور على الأدله السمعيه، وبذلك يسدّ الفراغ المتوهم في التشريع الإسلامي.

كلّ ذلك يرشدنا إلى أنّ التشريع الإسلامي، يتبنّى الواقع ولا- يحيد عن متطلّبات الحياه، وأنّه ليس لتعاليمه طابع الرمز والتعبد السماوي، وأنّ للإسلام علاقه واقعيه بالعقل لا- تجد مثلها في الشرائع الأخرى، بل لا يسوغ لغيره أن يُدخل العقل في مصادر تشريعه ويعده أحد الأدلّه؛

٣. الأحكام تابعه للمصالح والمفاسد: إنّ الأحكام الشرعيه عند العدليه من المسلمين تابعه لمصالح ومفاسد في متعلقاتها، فلا واجب إلّا لمصلحه في فعله، ولا حرام إلّا لمفسده

في اقترافه، وقد تحقّق عندهم أنّ للتشريع الإسلامي نظاماً لا تعتريه الفوضى، وهذا الأصل وإن خالف فيه بعض الأمم، غير أنّ نظرهم محجوج بكتاب الله وسننه نبيه ونصوص خلفائه، ترى أنّه سبحانه يعلّل حرمة الخمر والميسر بقوله:

(إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ).

(١)

ويستدلّ على وجوب الصلاة بقوله سبحانه:

(...وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ...). (٢) إلى غير ذلك من الفرائض والمناهي التي جاء التشريع مرفقاً ببيان الملاكات في الذكر الحكيم:

٤. تشريع الاجتهاد المطلق: المراد من الاجتهاد المطلق هو بذل الوسع في استنباط الأحكام الشرعية من دون التزام بموافقته مذهب دون مذهب، وهذا النوع من الاجتهاد يغني المسلمين عن موائد الأجانب ويعطى لكلّ موضوع حقّه.

إنّ الاجتهاد على هذا النحو يساير سنن الحياه وتطوّرها، ويجعل النصوص الشرعية حيّة متحرّكة نامية متطوره تتمشى مع نوااميس الزمان والمكان، فلا تجمد ذلك الجمود الذي يباعد بين الدين والدنيا، أو بين العقيدة والحياه الذي نشاهده في أكثر المذاهب التي تخالفنا، ولعلّ ما نلاحظه من كثره عارمه في مؤلفات الإماميه وتوسّع مطّرد في مكتبه التشيع راجع إلى فتح باب الاجتهاد على مصراعيه.

هذا هو الاجتهاد وهذا دوره في خلود الدين وصلوحه للظروف والبيئات، ولم يكن إغلاقه إلا جهلاً بأهميته أو ابتغاء للفتنه، أو تزلفاً إلى أبناء الدنيا، أو تجبّياً عن النطق بالصواب.

ففي ظل هذه العوامل يقترب الفقه من الواقع، فيلبي كاهه الحاجات والمتطلّبات العصريه للمجتمعات المتحضّره ويزيح كاهه العوائق التي تواجه الحكومات من خلال وضع قوانين محدّده للنظام القضائي والمصرفي.

ص: ٨١

١- (١). المائدة، ٩١.

٢- (٢). العنكبوت، ٤٥.

إنَّ الفساد الأخلاقي وفقدان الورع وضعف الوازع الذي يعبر عنه بفساد الزمان، يدفع بالمحاكم إلى وضع مقررات خاصه في باب القضاء باليمين واليَّنه لئلاَّ يذهب حقَّ المستحق باليمين الكاذبه أو بشهود زور، وبما أنَّ عامه المقررات يجب أن تكون في إطار الشرع ومقتضى الكتاب والسُّنه، فهذا ما يلزم المحاكم إلى إعمال الاجتهاد في المؤسسات الحكوميه لا سيَّما القضاء.

لا- شك أنَّ للاقتصاد دوراً كبيراً في حياه الشريعة، وهو وإن لم يشكّل بنيه تحتانيه للمجتمعات الإنسانيه - كما عليه الشيوعيه - ولكنّه أصل من أصول الحياه، وقد قيل: إنَّ من لا- معاش له لا- معاد له، وقد أصبح الاقتصاد العالمى اليوم في ظل العولمه، متماسكاً فيما بينه تماسكاً وثيقاً، فلا- يمكن لأى بلد مهما كان متمسكاً بمبادئه أن ينقطع عن العالم ونُظمه الاقتصاديه ويكون بمعزل عنه، وهذا ممَّا دفع بالدول الإسلاميه إلى بذل الوسع في وضع قوانين تتناسب مع التنميه الاقتصاديه وفي الوقت نفسه لا تخرج عن نطاق الشريعة، وهذا ما أوعزنا إليه من ضروره النظر إلى الفقه بنظره مرنه تتكيف مع الحاجات الإنسانيه وفي هذا حياه للفقه، وتماشيه مع الزمان، ومواكبته لحاجات الأمم، وإلاَّ فلو غفلنا عن هذه النقطه فقد حكمنا على الفقه بالموت تكون نتيجتها اتِّباع المبادئ الغربيه.

إنَّ التطور الصناعى والعلمى أسفر عن موضوعات جديده لم يكن لها وجود من ذى قبل، فعلى الفقيه دراسه هذه الموضوعات بدقه وإمعان ولو بالاستعانه بأهل الخبره والتخصّص في ذلك المجال، وها نحن نشير إلى بعض العناوين المستجده:

١. التأمين بكافه أقسامه، فهناك من يريد دراسه هذا الموضوع تحت أحد العناوين المعروفه في الفقه كالصلح والضمان وغيره مع أنه عقد مستقل بين العقلاء، فعلى الفقيه دراسه ذلك العنوان على النحو السائد بين العقلاء؛

٢. لقد ظهرت حقوق عقلائيّه مستجده لم تكن مطروحه بين العقلاء، كحق التأليف وحق الاختراع وحق الطبع وحق النشر وغيرها من الآثار الخلاقه، وهذا ما يعبر عنه بالمالكيه الفكرية، وقد أقرّ بها الغرب واعترف بها رسمياً ويعد المتجاوز على هذه الحقوق متعدياً؛

٣. المسائل المستجده في عالم الطب كثيره من التقليل الصناعى وزرع الأعضاء وبيعها، والاستنساخ البشرى والتشريح وتغيير الجنسيه، إلى غير ذلك من المسائل؛

٤. الشركات التجاريه هي من المستجدات والتي تقوم بدور أساسى فى الحياه الاقتصاديه، وهى بين شركات الأشخاص وشركات الأموال.

أمّا الأول فهى عبارته عن شركه التضامن، وشركه التوصيه، وشركه الخاصه.

وأمّا الثانيه فأهم أقسامها هى شركه المساهمه. فعلى الفقيه استنباط حكم هذه الشركات على ضوء النصوص والقواعد.

دور الزمان والمكان فى استنباط الأحكام

إشاره

إنّ تأثير اختلاف الأزمنه والأمكنه فى استنباط الأحكام الشرعيه أمر لا يمكن إنكاره، غير أنّه يجب أن يفسر على وجه لا يصادم الأصول المسلّمه من كون التشريع الإسلامى تشريعاً عالمياً خاتماً للشرائع أولاً، وأنّه ليس لغيره سبحانه حقّ التشريع ثانياً، فمع حفظ هذين الأصلين فإنّ للزمان والمكان تأثيراً فى استنباط الأحكام فى ضوء الأصول العامه، ولأجل إيضاح ذلك نأتى ببعض الأمثله حتّى يتبين دورهما فى الاستنباط ومرونه الأحكام.

فنعول: إنّ الحكم الشرعى ربما يكون مكتنفاً بخصوصيات تعدّ مقومه للحكم الشرعى فيتغير بتغيرها ويتبدّل بتبدّلها ولا يعنى ذلك رفض الحكم الإلهى أو إنكار عالميه التشريع وأبديته، بل بمعنى تغير الحكم بتغير الموضوع والجهات المقومه له عند نفس الشارع، فكما أنّ الحكم بطهاره الكلب مع صيرورته ملحاً أو تراباً لا يعدّ خلافاً له، هكذا تغير الحكم بتغير الخصوصيات الأخر لا يعدّ خلافاً له.

ثمّ إنّ الخصوصيات المؤثره فى الحكم تاره تؤثّر فى مقام الإفتاء وأخرى فى مقام حكم الحاكم الإسلامى من جهه الولاية، فعلى الخير عدم الخلط بينهما، وإليك بعض الأمثله من كلا القسمين:

التأثير فى مقام الإفتاء

إنّ الخصوصيات الطارئه تؤثّر فى مقام الإفتاء، وإليك بعض الأمثله:

الأول: أن تقع عله للحكم ومناطقاً له، كعدم الانتفاع بالدم ونحوه، فقد ذكر الشيخ

الأعظم الأنصاري أنه لا- خلاف في حرمه بيع الدم، وذلك لعدم الانتفاع به انتفاعاً محللاً. (١)، فلم يكن الغرض من البيع يوم ذاك إلا- الأكل وهو محرّم لنجاسته، ولو افترضنا تغيير عله الحكم ومناطه بأن صار الدم ذا منفعة محلله شائعه، وبها قامت رحي الحياه في المصدومين والمجروحين ومن تجرى في حقه الجراحه الطبيه، إذ لولا التزيق بالدم لما نجا كثير منهم، حينئذ يتبدل الحكم لتبدل مناطه وغايته اللذين هما قيد الموضوع. فالظروف الحديثه غيرت الحكم الشرعي بتغيير موضوعه، وصار الدم غير المنتفع به إلا في الجبهه المحرّمه، منتفعاً به في الجبهه المحلله الشائعه لا النادره، وبذلك يدخل بعض ما كان يعدّ من المكاسب المحرّمه في عداد المحلله، فلو قيل: إنّ لعنصر الزمان تأثيراً في الاجتهاد، يُعنى به التأثير في تشخيص الصغرى وبقائها على ما كانت عليه أو تغييرها عمياً كانت عليه، قال السيد الأستاذ: «لم يكن في تلك الأعصار للدم نفع غير الأكل، فالتحريم منصرف إليه». (٢)

فلا شبهه في قصور الأدله عن إثبات حرمه سائر الانتفاعات في الدم، فالأشبه جواز بيعه إذا كان له نفع عقلائى في هذا العصر.

الثانى: أن يكون الحكم مكتنفاً بخصوصيه زمانيه ومكانيه يدرك العقل السليم باختصاصه بها، وارتفاعه مع ارتفاعها، وهذا أيضاً لايعنى إلا تغيير الحكم بتغيير موضوعه المحدد له شرعاً، فقد تضافرت النصوص على حليته الفىء والأنفال للشيعه فى عصر الغيبه، ومن الأنفال: الآجام وأراضى الموات، فإبقاء هذا الحكم بنحو الإطلاق فى هذه الأعصار يوجب الهرج والمرج، ويوجد اختلافاً طبقيّاً هائلاً لامتلاك بعض الناس كل شىء وحرمان أكثرهم عن كل شىء، إذ لبعضهم قدره هائله يقتدر معها على تحجير الأراضى الشاسعه

ص: ٨٤

١- (١). كلام الشيخ الأعظم رحمه الله فى مكاسبه حول التعليل المذكور فى المتن مختص بالدم الطاهر حيث قال رحمه الله: «وأما الدم الطاهر إذا فرضت له منفعة محلله... وقال رحمه الله: وصرّح فى التذكرة بعدم جواز بيع الدم الطاهر لاستخبائه، ولعله لعدم المنفعة الظاهره فيه غير الأكل المحرّم. فإنه قد فصل بين الدم الطاهر والنجس وحكم رحمه الله فى الثانى بحرمه المعاوضه عليه مطلقاً للإجماع والأخبار المتقدمه. هذا وفى التذكرة: يشترط فى المعقود عليه الطهاره الأصلية، ولو باع نجس العين لم يصح إجماعاً»، ج ١، ص ٣ من البيع.

٢- (٢). الإمام الخمينى رحمه الله، المكاسب المحرّمه، ج ١، ص ٣٨.

الكبيره الواسعه، واستباحه الآجام والثروات العامه بقطع الأشجار وتصديرها، وهو ممّا لا يرضى به الشارع أولاً- وإفضائه إلى الفوضى في المجتمع ثانياً.

فعند ذلك تفرض الظروف الزمانيه والمكانيه على إجراء ذلك الحكم بشكل خاصّ جامع يتكفّل إجراء أصل الحكم، أى حليه الأنفال للشيعة أولاً وحفظ النظام وبسط العدل والقسط بين الناس ثانياً، بتقسيم الثروات العامه عن طريق دوله إسلاميه مقتدره تتحفّظ على جميع الشؤون، فيستفيد الغنيّ والفقير والتمكّن وغيره من الأنفال بالسويّه.

الثالث: إنّ الأواني والألبسه والمنسوجات كانت في الأزمنه السّابقه قيميه لعدم انطباق تعريف المثليّ عليها، غير أنّ الجهاز الصّناعي اليوم في ذلك المجال، جعل الكلّ مثلياً والمعامل لاتزال تنتج كميه هائله من الأواني والمنسوجات لا يختلف واحد عن الآخر قدر شعره، فأصبحت هذه القيميات بفضل التقدّم الصّناعي، مثليات.

الرّابع: مايباع بالوزن والكيل قد يباع بالعدد في مكان آخر وكذلك العكس، وهذا يختلف باختلاف البيئات والمجتمعات، ويلحق لكلّ حكمه، فيكون مايباع بالكيل والوزن مشمولاً لحرمة الرّبا المعاوضى دون مايباع بالعدد، فيجب مراعاة أعراف الشّعوب.

الخامس: لاشكّ أنّ أكثر ما يلبسه المسلمون اليوم كان بالأمس لباس الأعداء، وكان تلبسه يعدّ تشبهاً بهم، وهو منهى عنه، وقد ورد عنهم عليهم السلام :

«لاتلبسوا لباس أعدائي». (1)

ولكن مع مرّ الزّمان شاع استعماله في أكثر الأمكنه، فتغيّر الموضوع وصار لباساً عالمياً وليس مختصاً بالكفار.

تأثير الخصوصيات الطارئه في حكم الحاكم

فكما أنّ الخصوصيات الطارئه تؤثر في مقام الإفتاء، فهكذا تؤثر في حكم الحاكم.

ص: ٨٥

١- (١). الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٨، الباب ١٩ من أبواب لباس المصلّي. عن إسماعيل بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: «إنّه أوحى الله إلى نبيّ من أنبيائه، قل للمؤمنين لاتلبسوا لباس أعدائي، ولا تطعموا مطاعم أعدائي، ولا تسلكوا مسالك أعدائي، فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي» ورواه في عيون الأخبار عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لاتلبسوا...» وذكر مثله.

ويعباره أخرى: تكون المصالح الزمّية والمكائيه فيها مؤثّره في اجتهاد الحاكم كما كانت في الأمثله السابقه مؤثّره في فتوى المفتى، فالزّمان والمكان عنصران مؤثّران في فتوى المفتى واجتهاد الحاكم. وإليك البيان:

إنّ الأحكام الإلهيه تنقسم إلى: أحكام أوليه متعلّقه بعناوين نفسيه للشىء، وأحكام ثانويه تعرض للشىء باعتبار طرؤّ عناوين خارجه عن نفسها عليها. وذلك مثل وجوب الصلاه والزّكاه والخمس والحجّ والجهاد أحكام أوليه تعرض للشىء بما هو هو، وحرمة الوضوء والغسل عند كونهما ضرريين حكم عارض لهما بملاحظه عروض الضرر عليهما، كما أنّ إباحه السفر حكم أولى عارض له، ووجوبه باعتبار كونه مصداقاً لإطاعه أمر الوالدين حكم عارض عليه. ولا منافاه أن يكون للشىء بما هو هو حكم، وبما أنّه معروض عنوان آخر حكم آخر.

والعناوين المؤثّره للحكم عبارته عن أمور:

الأول: الضّروره والاضطرار؛ (١) الثاني: الضّرر والضّرار؛ (٢) الثالث: العسر والحرّج؛ الرابع: التقية؛ الخامس: الأهمّ والمهمّ؛ السادس: أمر الوالدين ونهيهما؛ السابع والثامن والتاسع: التذر واليمين والعهد؛ العاشر: مقدّمه الواجب أو الحرام.

فاعلم: أنّ عروض هذه العناوين ربّما توجد أرضيه خاصّه لتغيّر الحكم العارض عليه بما هو هو، فلاجل ذلك، صار أكل الميتة المحرّم عند الضّروره والاضطرار جائزاً، والسّفنر إلى الحجّ المندوب عند نهى أحد الوالدين حراماً بالعرض، لاستلزامه ما هو محرّم بالذات وهو العقوق، وليس لأى مشرّع غضّ النّظر عن هذه العناوين الثانويه كلّها أو بعضها، فإنّ فى إيجاب الحكم والإصرار عليه عند الضّروره والاضطرار، وتنفيذ الحكم عند الضّرر يوجب

ص: ٨٤

١- (١). الضّروره: الحاجه، والاضطرار: الاحتياج.

٢- (٢). الضّرر والضّر عرفاً هو النقص المالى والنفسى دون النقص العرفى كالهتك والإهانه. ولغه: الضيق والشده وسوء الحال. والضّرار لغه: فعال من الضّر، أى: لايجازى الرّجل أخاه على إضراره بإدخال الضرر عليه. وقيل: هما (الضّرر والضّرار) بمعنى واحد، والتكرار - فى الحديث - للتأكيد. وقيل: الضّرار: اللّجاجة والإصرار على عدم التسليم للغير، والتصلّب فى إنفاذ إرادته نفسه وإن لم يفده شيئاً كما نرى من عادته الأرذال.

انسحاب الناس عن الدين وقلة الرّغبة إليه، فلم يكن بدّ من ملاحظتها وتقديمها على أحكام العناوين الأوّليه، ولأجل ذلك قال صلى الله عليه وآله :

«لا ضرر ولا ضرار». ١

وقال:

«ما حرّم الله شيئاً إلّا وقد أحلّه لمن اضطرّ إليه». ٢

دور الحاكم فى رفع التزاحم بين الأحكام الأوّليه

إنّ تقدّم العناوين الثانويه على الأوّليه يحلّ العقد فى مقامين:

الأوّل: إذا كان هناك تزاحم بين الحكم الواقعيّ الأوّليّ وأحكام العناوين الثانويه، فتقدم الثانيه على الأوّليه، إمّا من باب الحكومه، أو من باب التوفيق العرفيّ؛

الثانى: إذا كان هناك تزاحم بين الأحكام الواقعيّه بعضها مع بعض بحيث لولا القضاء والحكومه لفكّ العقد وحفظ الحقوق لحصلت مفساد، وهنا يأتى دور الحاكم والفقيه الجامع للشرائط الشاغل منصب الولاء لا الإفتاء، بمعنى تقديم بعض الأحكام الواقعيّه على بعض فى المقام.

بل بمعنى تعيين أنّ المورد من صغريات أى واحد من الحكمين الواقعيين، ولا يحكم الحاكم فى المقام إلّا بعد دقه وإمعان ودراسه للظروف الزمانيه والمكانيه ومشاوره العقلاء والخبراء.

و بعبارة أخرى: إذا وقع التزاحم بين الأحكام الأوّليه بعضها مع بعض، فيقدّم بعضها على بعض فى ظلّ هذه العناوين الثانويه، ويقوم به الحاكم الإسلامى بفضل الولايه المعطاه له، فتصير هذه العناوين مفاتيح بيد الحاكم، يرتفع بها التزاحم والتنافى، فمعنى مدخلية الزمان والمكان فى حكم الحاكم عبارته عن لزوم رعايه المصالح العامه الإسلاميه فى زمانه ومكانه، حتّى يتّضح أنّ المقام صغرى لأى كبرى من الكبريات، وأى حكم من الأحكام الواقعيه، فيكون حكمه بتقديم إحدى الكبريين شكلاً إجرائياً لجريان الأحكام الواقعيه ومراعاة لحفظ الأهمّ وتخطيطاً لحفظ النظام وعدم اختلاله.

ص: ٨٧

وبذلك يظهر أنّ حكم الحاكم الإسلاميّ يتمتّع بميزتين:

الأولى: إنّ حكمه بتقديم إحدى الكبريين وحكمه على وفقها، ليس حكماً مستنبطاً من الكتاب والسنة مباشرة وإن كان أساس الولايه وأصلها مستنبطاً ومستخرجاً منهما، إلاّ أنّ الحاكم لمّا اعتلى منصّه الحكم ووقف على أنّ المقام من صغريات ذلك الحكم الواقعيّ دون الآخر للمقاييس التي عرفتھا، يصير حكمه حكومياً وولائياً في طول الأحكام الأولى والثانويّه وليس الهدف من تسويغ الحكم له إلاّ الحفاظ على الأحكام الواقعيّه برفع التزاحم، ولذلك سمّناه حكماً إجرائياً وولائياً حكومياً لاشرعياً مثل: وجوب الوضوء، لما عرفت من أنّ حكمه علاجيّ يعالج به تزاحم الأحكام الواقعيّه في ظلّ العناوين الثانويّه، وما يعالج به حكم لا من سنخ المعالج، ولو جعلناه في عرض الحكمين لزم انخراط توحيد التقنين والتشريع.

الثانيه: إنّ حكم الحاكم لمّا كان نابعاً عن المصالح العامّه وصيانه القوانين الإسلاميّه، لا يخرج حكمه عن إطار الأحكام الأولى والثانويّه، ولأجل ذلك قلنا إنّّه يعالج التزاحم فيها، في ظلّ العناوين الثانويّه، نعم ربّما يقال بأنّ ولاية الفقيه أوسع من إطار الأحكام الأولى والثانويّه.

والقول بولاية الفقيه على هذا الحد يرفع جميع المشاكل الماثله في حياتنا، فإنّ العناوين الثانويّه التي تلونها عليك أدوات بيد الفقيه يسدّ بها كل فراغ حاصل في المجتمع، وهي في الوقت نفسه تغيّر الصغريات ولا تمس بكرامه الكبريات.

ولأجل توضيح المقام، نأتى بأمثله تبيّن فيها مدخلية المصالح الزمانيّه والمكانيّه في حكم الحاكم وراء دخالتهما في فتوى المفتي:

الأول: لا شك أنّ تقوية الإسلام والمسلمين من الوظائف الهامّه، وتضعيف وكسر شوكتهم من المحرّمات الموبقه، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ بيع وشراء التباك أمر محلّل في الشرع، والحكمان من الأحكام الأولى، ولم يكن أيّ تزاحم بينهما إلاّ في فتره خاصه عندما أعطى الحاكم العرفيّ امتيازاً للشركه الأجنبيّه، فصار بيعه وشراؤه بيدها، ولمّا أحسّ الحاكم الشرعيّ آنذاك - السيد الميرزا الشيرازي - أنّ استعماله يوجب انتشار أظفار الكفار في هيكل المجتمع الإسلاميّ، حكم بأنّ استعماله بجميع أنواع الاستعمال

فى هذه الفتره كالمحاربه مع ولئى العصر عليه السلام (١) فلم يكن حكمه نابعاً إلا من تقديم الأهم على المهم أو من نظائره، ولم يكن الهدف من الحكم إلا بيان أن المورد من صغريات حفظ مصالح الإسلام واستقلال البلاد، ولا يحصل إلا بترك استعمال التباك بيعاً وشراءً وتدخيناً وغيرها، فاضطرت الشركه حينئذ إلى فسخها.

الثانى: إن حفظ النفوس من الأمور الواجبه، وتسلبت الناس على أموالهم وحرمة التصرف فى أموالهم أمر مسلم فى الإسلام أيضاً، إلا أن حفظ النفوس ربما يتوقف على فتح الشوارع فى البلاد داخلها وخارجها ولا يحصل إلا بالتصرف فى الأراضى والأماكن، فلو استعد مالکها بطيب نفس منه فهو، وإلا فللحاكم فى المقام دور وهو ملاحظه الأهم بتقديمه على المهم، فيقدم الحكم الأول وهو حفظ النفوس على الثانى، ويحكم بجواز التصرف بلا إذن، غايه الأمر يضمن لصاحب الأراضى قيمتها السوقيه ٢

الثالث: إن إشاعه القسط والعدل مما ندب إليه الإسلام وجعله غايه لبعث الرسل، قال سبحانه: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ). (٢)

ومن جانب إن الناس مسلطون على أموالهم يتقلبون فيها كيفما شاءوا، فإذا كان هناك تزام بين الحكيم الواقعيين، كما فى احتكار المحتكر أيام الغلاء أو إجحاف أصحاب الحرف والصنعه وغيرهم، فللحاكم الإسلامى - حسب الولاية الإلهيه - الإمعان والدقه والاستشاره والمشوره فى حل الأزمه الاجتماعيه حتى يتبين له أن المقام من صغريات أى حكم من الحكيم، فلو لم تحل العقد بالوعظ والنصيحه، فأخر الدواء الكئى، أى: بفتح المخازن وبيع ما احتكر بقيمه عادله وتسعير الأجناس وغير ذلك.

الرابع: لاشك أن الناس أحرار فى تجاراتهم مع الشركات الداخليه والخارجيه، إلا أن إجراء ذلك، إن كان موجبا لخلل فى النظام الاقتصادى أو ضعف فى البنيه المائيه للمسلمين،

ص: ٨٩

١- (١). عام ١٨٩١ م وحكمه كالتالى: بسم الله الرحمن الرحيم: «اليوم استعمال التباك والتتن، بأى نحو كان، بمثابة محاربه إمام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف».

٢- (٢). الحديد، ٢٥.

فللحاكم تقديم أهمّ الحكمين على الآخر حسب ما يرى من المصالح.

الخامس: لو رأى الحاكم أنّ بيع العنب إلى جماعه لا يستعملونه إلا لصنع الخمر وتوزيعه بالخفاء أورث فساداً عند بعض أفراد المجتمع وانحلالاً في شخصيتهم، فله أن يمنع من بيع العنب إلى هؤلاء.

إلى غير ذلك من المواضع الكثيره التي لا يمكن للفقهاء المفتى أو الحاكم غضّ النظر عن الظروف المحيطه به، حتى يتضح له أنّ المجال مناسب لتقديم أى الحكمين على الآخر وتشخيص الصغرى كما لا يخفى.

هذا كلّه حول مدخلية الزمان والمكان في الاجتهاد في مجال الإفتاء والحكم، وأمّا سائر ما يرجع إلى ولايه الفقيه فنتركه إلى محلّه، وليس المقصود في المقام إلاّ أمراً واحداً وهو كون الزمان والمكان مؤثّرين في المقامين فقط.

قد فرغنا من بيان تاريخ الفقه والأدوار التي مرّ بها، بقيت هنا أمور:

الأول: التأثير المتقابل بين قوانين الإسلام والغرب

لا شك أنّ الغرب قد قطع شوطاً كبيراً في تقنين القوانين الوضعيه على مختلف الأصعدة، وذلك بفضل تأسيس مجالس تشريعيه أخذت على عاتقها وضع قوانين تتناسب مع مجتمعاتها، وبما أنّ الإسلام خاتم الشرائع وكتابه خاتمه الكتب فله في هذه الموضوعات المستجده حكم سماوى نزل به الوحي على رسوله واختزنه خلفاؤه وأصحابه، فاللازم هو استنطاق الكتاب والسنة في هذه الجوانب بعد الرجوع إلى القوانين الوضعيه في الغرب فإنها مصدر إلهام، حيث إنّ الفقيه يستخرج الموضوعات منها ويتقوى بها على استخراج الحكم من الكتاب والسنة، فليس الرجوع إلى القوانين الوضعيه والمدونات الفقيهيه لدى الغرب لأجل الاقتباس، بل لأجل الوقوف على الموضوعات المستجده التي يواجهها البشر في حياته وتنقيه الفكر ليستعد بها على استنطاق المصادر، فالحاكم الشرعى أو لجنه التشريع لا محيص لها عن الرجوع إلى المدونات الغريبه في مجالات مختلفه، ولعلّ هذا أحد مصاديق قول الإمام الصادق عليه السلام

«العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس».(١)

ص: ٩١

١- (١). بحار الأنوار، ج ٧٨، ص ٢٦٩، ح ١٠٩.

الثانى: ولايه الفقيه أو الزعامه السياسيه

قد تطلق ولايه الفقيه ويراد منها الأمور الحسيه، وأخرى الزعامه السياسيه.

أمّا الأول فالظاهر أنه مورد اتفاق بين الفقهاء ولم نجد فيه مخالفاً، كولايه الفقيه على أموال اليتامى أو ولايته على أموال المجنون والسفيه أو ولايته على أموال الغيب، أو ولايته على نكاح الصغيره والمجنون والسفيه، أو ولايته على استيفاء منافع هؤلاء، كحقّ الشفعه والفسخ بالخيار ودعوى الغبن والإحلاف ورد الحلف وحق القصاص فى الدم والجنايات وإقامه البينه وجرح الشهود وأمثالها.

ونظير ذلك التصرف فى أموال الإمام فى نصف الخمس، والمال المجهول مالكه، ومال من لا وارث له، كل ذلك من باب القيام بالأمور الحسيه، فهذه الأمور نعلم كونها مطلوبه للشارع لا يرضى بتركها فيقوم بها الفقيه.

وأمّا الثانى: أى ولايه الفقيه بمعنى الزعامه السياسيه على نحو تكون ولايه الفقيه استمراراً لوظائف الإمام، كما أنّ الإمامه استمرار لوظائف النبوه فى مجال الزعامه بكل ما كان يقوم به الإمام المعصوم إلا أن يدل دليل على خلافه، فولايه الفقيه بهذا المعنى هى أساس كيان الفقه السياسى، وليست ولايه الفقيه بهذا المعنى أمراً شاذاً، بل أمر ذائع بين الفقهاء وإن لم يصل مرحله الاتفاق.

وها نحن نشير إلى بعض الكلمات لأعلام الطائفه فى هذا الصدد:

يقول الشيخ المفيد دفعاً للتهمة المرميه بها الشيعه بتعطيل الشريعه فى زمان الغيبه يقول:

إنّ الغرض من تنصيب الإمام المعصوم هو حفظ المله والشريعه أو إقامه الحدود وتنفيذ الأحكام والجهاد، ولا تضر غيبه الإمام عليه السلام بشىء من ذلك، كما أنّ نوابه والأمراء عنه عليه السلام يقومون بوظائفه فى غيبته.

ثمّ يقول بعد بيان وظيفه الفقهاء فى حفظ الشرع وبيان أحكامه وإقامه الحدود وتنفيذ الأحكام:

وكذلك إقامه الحدود وتنفيذ الأحكام وقد يتولاها أمراء الأئمه وعمّالهم دونهم، كما

كان يتولّى ذلك أمراء الأنبياء وولائهم ولا يحوجونهم إلى تولّى ذلك بأنفسهم، وكذلك القول في الجهاد ألا ترى أنه يقوم به الولاة من قبل الأنبياء والأئمّة دونهم، ويستغنون بذلك عن تولّيه بأنفسهم. (١)

وقال في كتاب الوصية: وإذا عدم السلطان العادل، كان لفقهاء أهل الحقّ العدول من ذوى الرأى والعقل والفضل أن يتولّوا ما تولّاه السلطان، فإن لم يتمكّنوا من ذلك فلا تبعه عليهم فيه. (٢)

وقال المحقّق الكركى: اتّفق أصحابنا (رض) على أنّ الفقيه العدل الإمامى الجامع لشرائط الفتوى، المعبّر عنه بالمجتهد فى الأحكام الشرعيه نائب من قبل أئمّه الهدى عليهم السلام فى حال الغيبه فى جميع ما للنيابه فيه مدخل. (٣)

ومن صرح بعموم الولاية وثبوت الزعامه الدينيه المحقّق الأردبيلى فى عصر الغيبه، وذلك فى غير موضع من كتابه، فاعتبر الفقيه حاكماً على الإطلاق (٤)، ونائباً عن الإمام عليه السلام فى جميع أعماله (٥) وقائماً مقامه (٦)، فالفقيه خليفه الإمام ونائبه، والواصل إليه فى الزكوات كالواصل للإمام عليه السلام (٧)، فهو يرى بناء على ثبوت النيابة العامه أنّ جميع ما للإمام عليه السلام من صلاحيات هى للفقيه إلّا ما قام الدليل على خلافه، فللفقيه مثلاً جبايه أموال الزكاه (٨) وأخذ الخمس وصرّفهما (٩)، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١٠)، والتصدي للقضاء (١١)، وإقامه

ص: ٩٣

- ١- (١). الفصول (المسائل) العشره فى الغيبه، ص ١٠٦، المطبوع ضمن مصنّفات الشيخ المفيد (ج ٣).
- ٢- (٢). المقنعه، ص ٨١٢.
- ٣- (٣). المحقّق الكركى، رسائل، المجموعه الأولى، ١٤٧.
- ٤- (٤). مجمع الفائده، ج ١٢، ص ٢٨.
- ٥- (٥). المصدر السابق، ١١.
- ٦- (٦). المصدر السابق، ج ٨، ص ١٦٠.
- ٧- (٧). المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٠٦.
- ٨- (٨). المصدر السابق.
- ٩- (٩). المصدر السابق، ٣٥٨.
- ١٠- (١٠). المصدر السابق، ج ٧، ص ٥٤٦.
- ١١- (١١). المصدر السابق.

الحدود والتعزيرات (١)، وغير ذلك مما هو ثابت للإمام.

وأول من طرح ولاية الفقيه بصوره مبسطه هو المحقق النراقي في كتابه عوائد الأيام وهو أول من أشار إلى مفهومين مختلفين من ولاية الفقيه، أعنى: ولاية الفقيه بمعنى أهليه القيام بالأمر الحسبيه وولاية الفقيه بمعنى الزعامه السياسيه، ثم ذكر أدله ولاية الفقيه من الدليل العقلي والنقلي والإجماع.

وأخيراً لا آخراً ألف السيد الإمام الخميني رساله في ولاية الفقيه وأقام عليها صرح الدوله الإسلاميه.

أقول: ونزيد بياناً لا شك أنّ مهمه الحاكم الشرعي لا تنحصر بالإفتاء، بل مهمته أوسع من ذلك، فإنّ أحكام الإسلام ليست منحصره بالواجبات الفرديه كالصوم والصلاه والأخلاق والعبادات، بل أحكامها الجماعيه أكثر من أحكامها الفرديه، مثلاً: يحمل القرآن أحكاماً جزائيه وقضائيه وسياسيه، كما عني بالحفاظ على الحياه الإنسانيه من ترابط في الأسره وحمايه للأموال والأعراض، فمثلاً قال تعالى: (النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ وَ الْأَنْفِ بِالْأَنْفِ وَ الْأُذُنِ بِالْأُذُنِ وَ السِّنِّ بِالسِّنِّ وَ الْجُرُوحِ قِصَاصٌ...) ٢ وقال تعالى: (الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَ لَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ...) ٣، وقال تعالى: (وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...) ٤، وقال تعالى: (وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...) ٥، إلى غير ذلك من الآيات التي تدلّ على أحكام الزواج والطلاق والإرث والجهاد والصلح، وقبول الجزيه والمعاملات.

فهل يمكن الجهاد وإصدار الأمر به إلا من قبل الحاكم؟ وهل يمكن الصلح والمهادنه وعقد الذمه والعهود إلا من طرف الدوله؟ وهل يمكن قطع يد السارق وجلد الزاني إلا من قبل حكومه قويه؟ وهل يمكن جبايه الزكوات والأخماس وأخذ الجزيه؟ وهل يمكن إجراء

ص: ٩٤

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا عن قوه وقدره؟ قال تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ... (١)).

فهذا النوع من الأحكام الاجتماعية والسياسية لا يختص بزمن دون زمن، ونحن نعلم بأنها مطلوبة للشارع وليست مرفوضة، إنما الكلام في القائم بهذه الأعمال، ومن الواضح أنّ القائم بهذا النوع من المتطلبات لا يمكن أن يكون غير الفقيه، إذ هو الأعراف بمباني الإسلام وأسس الأحكام.

وبما أنّها غير قابلة للتعطيل فلا بدّ أن يقوم بها شخص يتأهل لإقامتها والقدر المتيقن ليس إلا الفقيه الجامع للشرائط.

ومن ذلك يعلم أنّ الحكومة داخله في جوهر الإسلام وليست خارجه عنه، ولا يمكن التفكيك بين الدين والسياسة، ولا يتولّى الحكومة إلا من له ولاية من الله سبحانه في التدخل في الأموال والنفوس على الطرق الصحيحة، ومن المعلوم أنّ القائم بها يجب أن تتوفر فيه صلاحيات تؤهله لتصدّي هذا المنصب، ولا يحرزها إلا الفقيه الجامع للشرائط، العالم بالأحكام، العارف بزمانه.

وأما كيف يمارس الفقيه ولايته؟ فهو بحث مفصّل خارج عن إطار الكتاب، وإجماله أنّ الفقيه بحكم مسؤوليته تجاه الإسلام والمسلمين يتحرّى في جميع الظروف مصالح الأُمّة، فلا يترتب على ولايته الفقيه إلا استقرار الحكومة الإسلامية الصالحة، ولا يتغيّر بولايته أى شىء من الأركان والمؤسسات الحكومية ولا تتعارض مع حرية الأُمّة واختيارها.

والحمد لله رب العالمين

تمّ الكلام في تاريخ الفقه وما يمت إليه بصله

ظهيره يوم الأربعاء ٢٣ من ربيع الأوّل

من شهور عام ١٤٢٣ من الهجرة النبوية

ص: ٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

